

تفريغ شرح المنظومة البيقونية

للشيخ
علي الرّملي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أخي القارئ هذا الكتاب هو ثمرة جهد من تفرّغات إخواننا طلبة العلم بموقع شبكة الدين القيم¹ , و لما كانت تلك التفرّغات متفرّقة على موقعهم و غير مجموعة في كُتب , كان ممّي أن جمعت كل تفرّغ في كتاب بصيغة pdf لأجل الإستخدام الشخصي , فلمّا وجدتُ نفعها كثير و خيرها عميم رأيت نشرها على موقع منتدى زدني العلمية² .
أسأل -الله عز و جل - أن ينفع بها الجميع .

أخوكم :

أبو عبدالله العربي الجزائري

¹ رابط موقع شبكة الدين القيم: <http://www.alqayim.net>

² رابط مدونة زدني العلمية : <http://www.vb-zeydni.blogspot.com>

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الأول)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون .

وصلّى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

اعلموا رحمكم الله أن الله تبارك وتعالى أنزل على رسوله الكتاب والسنة ، قال سبحانه ((وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ)) ، وقال ((وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)) فأُنزل الله سبحانه وتعالى على نبيه الكريم القرآن والسنة النبوية وأمره بتبليغهما للناس ، قال سبحانه ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)) . فبلّغ عليه الصلاة والسلام أكمل تبليغ ، وما مات حتى أكمل الله تبارك وتعالى به الدين ، وشهد له أصحابه بذلك ، فقال سلمان الفارسي رضي الله عنه : نعم لقد علمنا النبي - صلى الله عليه وسلم - كل شيء حتى الخراءة .

وقال آخر : ما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا وأخبرنا النبي - صلى الله عليه وسلم - منه علما .

وشهد أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - له بالتبليغ ثم أمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - (أي أمر أصحابه) أن يحملوا هذه الأمانة وهي الرسالة الربانية وأن يبلغوها للناس ، فحملوها رضي الله عنهم وأرضاهم وطافوا بها البلاد وحملوها للناس وبلغوهم

إياها ، كيف لا وهم الذين شهد لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالفضل ، وأثنى الله عليهم في كتابه الكريم ، وبعد أن أنزل الله تبارك وتعالى على نبيه وحيه ، تكفل بحفظ الكتاب والسنة .

فقال جل في علاه ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) حفظ الله تبارك وتعالى الكتاب بأن نقله أهل الإسلام بالتواتر ؛ نقله جمع عن جمع عن جمع إلى أن وصل إلينا صافياً نقياً كما أراده الله تبارك وتعالى .

وحفظ السنة بجمال الإسلام وجهابذة السنة وأشياخها أصحاب الحديث رضي الله عنهم وأرضاهم ، وعلى رأسهم صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد كانوا رحمهم الله وأحسن إليهم من أحسن الناس حرصاً على هذا الدين ، وحماية له . ثم بعد أن نقلها الصحابة (أي بعد أن نقل الصحابة سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى من بعدهم) وفي آخر عهدهم وفي أول عهد التابعين بدأت تظهر الفتن وبدأ يظهر أهل البدع والأهواء ، وكما تعلمون البدعة تجر إلى ما بعدها من فساد وكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل أحياناً تجر إلى الكفر - عياداً بالله - فجرت البدعة أهلها ؛ فبدأ الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - بظهور أهل البدع .

فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه : إنا كنا نحدث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنها . بدأ الناس يكذبون فصار الصحابة رضي الله عنهم يفتشون وينقبون ، وقال ابن سيرين رضي الله عنهم : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ؛ لأن أهل البدع هم الذين يكذبون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ كي يَقُومُوا بدعهم وَيَقُومُوا حججهم الواهية فهم بحاجة إلى الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

والفتنة المرادة هنا من كلام ابن سيرين : هي فتنة المختار ابن أبي عبيد الثقفي الذي كان يعطي الدنانير يعطي الأموال للناس حتى يكذبوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛ ولكن كان الجهادة لهم بالمرصاد .

فبدأ أهل العلم علماء السنة علماء الحديث بوضع القواعد والضوابط والأصول والمصطلحات التي يحفظون بها سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وعاشوا لذلك .

قال محمد بن سيرين : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .
فلا بد من التحري ومن البحث والتفتيش عن الشخص الذي سيؤخذ عنه هذا الدين .

كان ابن سيرين رحمه الله يحث الناس على أن يأخذوا دينهم ، أن يأخذوا السنة ؛ من أهل السنة ؛ الذين لا يكذبون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
ونحن الآن نحثكم على أخذ هذا الدين من أهل السنة الذين هم أمناء على دين الله تبارك وتعالى ، أهل السنة الذين يحملون كتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويبدلون في سبيلهما الغالي والنفيس .

إخواني : قبل أن تفكر في طلب العلم فكر فيمن ستأخذ عنه العلم ، هل هو ممن يؤتمن على دينك ؟

هل هو ممن يصلح أن تأخذ عنه عقيدتك ؟

هل عُرف بأخذ العلم عن أهله ؟

هل عُرف بين أهل العلم بالكتاب والسنة وبحرصه عليهما والتمسك بهما أم لا ؟
فإن كان كذلك نَحْذُ منه ، واطمئن إليه .

وإن لم يكن كذلك ففر من المجذوم فرارك من الأسد .

وبعد أن بدأ الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بدأ العلماء بوضع القوانين ووضع القواعد والمصطلحات لحفظ سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

واستنبطوها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ومنهج صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في التعامل مع الرواية .

نُخَلِّصُ من جهدهم وعملهم هذا الفن الذي بين أيدينا .

وعلم الحديث كما يسمى عند أهله - فيسمى مصطلح الحديث ويسمى علم الحديث - هذا المصطلح أو هذا العلم ؛ علم شريف ، علم جليل لأنه يتعلق بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكل ما يتعلق بشريف فهو شريف ، والسنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع فكانتها عظيمة وعلمها جليل .

وثمرة تعلم هذا العلم ؛ معرفة الثابت من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير الثابت ، معرفة الحديث المقبول من الحديث المردود .

وهذا يفيدك بأن تتمكن من الحكم على الأحاديث بنفسك، وكذلك الحكم على الآثار ومعرفة الصحيح من الضعيف منها .

فإن قلت : قد حكم علماء الحديث على الكثير من الأحاديث إذا لم نقل على كلها ؟
نقول لك : إن حكمك على الحديث بنفسك بعد معرفتك بأصول العلم يعطيك اطمئناناً لصحة الحديث وإيماناً بالحديث أكثر وأكثر. هذه فائدة .

فائدة ثانية : وهي خروجك من التقليد إلى الاجتهاد ، فالذي لا يتقن هذا الفن لا يتمكن من معرفة الصحيح من الضعيف من الأحاديث ، فيضطر إلى التقليد حتى ولو كان فقيها .

فائدة ثالثة : وهي أنه يمكنك من الدفاع عن سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد شبه أهل البدع والضلال التي يوقعونها عليها وخصوصاً من ناحية ثبوتها ؛ فبتعلمك لهذا الفن وتمكّنك فيه تستطيع أن تدفع عنها شبه أهل الباطل هذه بعض ثمار تعلم هذا العلم .

والآن وقبل أن نبدأ بشرح المنظومة البيقونية نبدأ بتعريف هذا العلم أولاً .

تعريف هذا العلم : مصطلح الحديث :

المصطلح بمعنى الاصطلاح ، والاصطلاح في اللغة من اصطلاحوا على أمر إذا تعارفوا واتفقوا عليه ، اصطلاحوا على الشيء أي تعارفوا واتفقوا على هذا الشيء هذا من الناحية اللغوية (أي في اللغة) .

في الاصطلاح : هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم يُنقل عن موضوعه الأول ، عبارة عن اتفاق قوم (جماعة) يأتون ويتفقون على تسمية شيء معين (معنى من المعاني) يسمونه باسم ، يأخذون هذا الاسم من اللغة .
وأعطيتكم مثلاً على ذلك : فلنأتِ إلى الواجب في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين .

الواجب في اللغة : هو الساقط واللازم .

الآن في الاصطلاح : جاء جماعة من الناس وهم الأصوليون اتفقوا فيما بينهم على أن يضعوا اسم الواجب (هذا الذي أخذوه من اللغة) اتفقوا أن يجعلوا هذا الاسم على معنى آخر ، وهو ما أمر به الشارع على وجه اللزوم .

فاتفاقهم هذا على أن يجعلوا لهذا المعنى - وهو ما أمر به الشارع على وجه اللزوم - أن يجعلوا لهذا المعنى اسم الواجب الذي أخذوه من اللغة ، هذا يسمى اصطلاح ؛ اتفقوا وتعارفوا على أن يسموا هذا المعنى الذي هو ما أمر به الشارع على وجه اللزوم ؛ اتفقوا واصطلاحوا على أن يسموه واجباً ، من أين أخذوا الواجب ؟ من اللغة الذي هو بمعنى الساقط واللازم هذا معنى كلمة اصطلاح .

ولا بد أن يكون بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي علاقة (ارتباط) ولا يكون منفصلاً انفصلاً تاماً عنه ، لا بد أن يكون بينهما علاقة ومناسبة كما مثلنا عند الأصوليين

الواجب في اللغة : الساقط واللازم .

في الاصطلاح : ما أمر به الشارع على وجه الإلزام .
فالمناسبة التي بينهما هي الإلزام .

نمّث مثلاً في علم الحديث :

الشاذ في اللغة : هو الفرد.

في اصطلاح المحدثين : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه (أولى منه إما عدداً أو صفة سيأتي التفصيل) .

مخالفة المقبول لمن هو أولى منه ، هذا المعنى اتفق أهل الحديث على أن يسموه شاذاً ؛ فهذا اصطلاح اتفقوا عليه ، تعارفوا واتفقوا على هذا المعنى أن يسموه شاذاً ، من أين أتوا بكلمة شاذ ؟

من اللغة التي هي بمعنى الفرد.

ما العلاقة بين الشاذ في اللغة والشاذ في اصطلاح أهل الحديث ؟ هو التفرد ، العلاقة هي التفرد هناك الفرد بمعنى التفرد وهنا التفرد برواية زيادة أو مخالفة أقوام في روايتهم ، هذا هو معنى الاصطلاح .

مصطلح الحديث : وأما الحديث فلغة هو الجديد والخبر ، تقول : اشتريت سيارة حديثة أي جديدة .

أريد أن أحدثك حديثاً ؛ أي أريد أن أخبرك خبراً.

هذا من ناحية الوضع اللغوي.

أما في الاصطلاح (في اصطلاح أهل الحديث) الحديث هو ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية . وبعض أهل الحديث أضاف إضافة وهي : أو إلى صحابي أو تابعي . فلنفسر هذا الكلام واحداً واحداً .

قال : ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أي شيء أضيفته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأنواع التي ستأتي من قول - يعني أي قولٍ تضيفه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - يعني إذا قلت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنما الأعمال بالنيات " هذا قول نسبته لمن ؟ للنبي - صلى الله عليه وسلم - أضيفته للنبي -

صلى الله عليه وسلم - فهذا يكون حديثاً عند أهل الحديث ، ما أضيف إلى النبي -
صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل
يعني إذا قلت : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يضطجع على يمينه ، فأنت هاهنا
أضفت هذا الفعل لمن ؟

للنبي - صلى الله عليه وسلم - فهذا عند أهل الحديث يسمى حديثاً ، وما أضيف للنبي
- صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير ، ماذا يعني التقرير ؟ يعني أن يفعل
فعل أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - (أن يفعله غيره) ويقر النبي - صلى الله عليه وسلم -
وسلم - فاعله عليه ولا ينكره عليه يعني يسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - عنه ولا
ينكره على الشخص.

لو قلت : أكل خالد بن الوليد ضرباً أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هذا يسمى
حديثاً عند أهل الحديث ؛ لأن التقرير حجة ، إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - على
فعل وعدم إنكاره له ، حجة ، فهو حديث منسوب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .
أو صفة خلقية أو خلقية:

الصفة الخلقية : أي صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم - خلقه الله عليها كقول البراء بن
عازب - رضي الله عنه - : " كان وجهه كالقمر " هذه صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم -
وسلم - خلقه الله عليها فهذه الصفة عندما تصف النبي - صلى الله عليه وسلم - بها
تسمى عند أهل الحديث حديثاً أو صفة خلقية أو خلقية :

أي : صفة من أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - كأن تقول : كان النبي - صلى
الله عليه وسلم - أجود الناس بالخير ، بالعطاء والصدقة - صلى الله عليه وسلم - ،
كان أجود الناس بالخير ، هذه صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم - تسمى حديثاً - ما
أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو
خلقية ؛ فهذا الحديث عند كثير من أهل الحديث.

وبعضهم أضاف للحديث ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من هذه الأشياء

وما أضيف إلى الصحابي والتابعي من قول أو فعل ، يعني أدخلوا في الحديث أقوال وأفعال الصحابة والتابعين.

الصحابي من هو ؟

هو من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به ومات على ذلك ، من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مؤمن بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ومات على ذلك ولم يغير ولم يبدل فهذا يسمى صحابياً .

التابعي : هو من لقي الصحابي أو من سمع من الصحابي .

فبعض أهل الحديث يدخل أقوال وأفعال التابعين في الحديث وبعضهم لا يدخلها ، ويقصر الحديث على النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا تعريف الحديث ، وأما تعريف مصطلح الحديث ، أما تعريف هذا العلم ، فهو : معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي .

يعني ذكرنا بأن العلماء وضعوا قواعد ووضعوا مصطلحات لحماية سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - معرفة هذه القواعد التي توصل إلى معرفة حال الراوي ، أي الذي يروي الحديث ، الراوي هو الذي يروي الحديث .

أعطيك مثلاً : مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو مثلاً لو أخرج البخاري حديثاً عن عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، هؤلاء : عبد الله بن يوسف التنيسي والبخاري ومالك ونافع وابن عمر ، هؤلاء كلهم رواة للحديث .

هذا هو الراوي

أما المروي يعني الذي رواه هؤلاء الرواة الذي هو متن الحديث ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنما الأعمال بالنيات "

قوله قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إنما الأعمال بالنيات : هذا هو المروي ،

هذا الذي رواه الرواة ، هذا معنى الراوي والمروي .

فمعرفة القواعد التي توصلك إلى معرفة حال الراوي هل تُقبل روايته أو لا تُقبل ؟ هل هو أهل للوثوق به أم لا ؟ هل المروي صحيح أم ليس بصحيح ؟ فيه خطأ أم ليس فيه خطأ ؟ هذا هو علم مصطلح الحديث .

موضوع علم مصطلح الحديث: نعني بالموضوع محل البحث ، يعني علم مصطلح الحديث يتخصص في السند والمتن ، كالطب مثلاً : علم الطب شغله في ماذا ؟ في بدن الإنسان من حيث ما يعرض عليه من أمراض ، من مرض أو صحة ، أما علم الحديث فموضوعه السند والمتن ، من أي ناحية ؟ من ناحية القبول والرد .

ما هو السند ؟ وما هو المتن ؟

السند والإسناد يُطلقان عند أهل الحديث على معنى واحد ، وهو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن .

الرواة الذين مثلنا بهم قبل قليل :

البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الرواة هؤلاء ، هذه السلسلة المتتابعة تسمى عند أهل الحديث سنداً أو إسناداً لا بأس ، المعنى واحد عند أهل الحديث .

أما المتن : هو قول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، هذا عند أهل الحديث يسمى متنأ .

السند سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن .

المتن : الكلام الذي بعد أن ينتهي الإسناد تبدأ به ، هذا الكلام يسمى عند أهل الحديث متنأ .

سلسلة الرواة تسمى إسناداً .

الشغل في هذا الإسناد والمتن ومعرفة حال الإسناد وحال المتن وهل هو ثابت ؟ أم غير ثابت ؟ مقبول أم مردود ؟ الرواة ثقات أو ضعفاء ؟ المتن فيه علة أم ليس فيه

علة ؟ هذا كله يسمى مصطلح الحديث

القواعد والضوابط التي توضع لهذا تسمى مصطلح الحديث
قال الإمام البخاري رحمه الله : حدثنا الحميدي (عبد الله بن الزبير) قال : حدثنا
سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع
علقمة بن وقاص الليثي يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال :
سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل
امريء ما نوى .." إلى آخر الحديث.

فقوله : أخبرنا وسمعت وحدثنا ؛ هذه تسمى صيغة تحديث
الحميدي عبد الله بن الزبير : هذا راوٍ
قال : حدثنا : هذه صيغة تحديث.

سفيان : راوٍ.

عن : صيغة تحديث.

يحيى بن سعيد الأنصاري : راوٍ.
أنه سمع : صيغة تحديث.

علقمة ابن وقاص الليثي : راوٍ.

يقول : سمعت : صيغة تحديث.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : صحابي جليل وهو راوٍ.

على المنبر قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صيغة تحديث (سمعت) .

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نبينا الجليل - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -
يقول : " إنما الأعمال بالنيات " : هذا متن.

سلسلة الرواة : إسناد.

هذا المتن : " إنما الأعمال بالنيات " .

الكتاب الذي نريد أن ندرسه في هذا العلم هو كتاب للمبتدئين وهو كتاب نظم البيقوني ، نظم شعري في مصطلح الحديث في هذا العلم .
وهو نظم صغير وسهل نظمه ناظمه ليكون للمبتدئين ولم يحتو على جميع أنواع علوم الحديث .

احتوى على بعضها ؛ ولكنه احتوى على مهمات هذا العلم التي يحسن بطالب العلم المبتدئ أن يبتدئ بمعرفتها فرحمه الله ، بارك الله له في هذا النظم وتلقاه العلماء بالقبول فكم من شارح له وكم من مستدرك عليه وكم من مكمل له .
اهتمام العلماء بالكتاب بهذا الشكل يدل على أنه كتاب ذو أهمية وذو نفع . والله أعلم وهو موفق .

قامت بتفريغه إحدى الأخوات الفاضلات أثابها الله ، وراجعه الشارح نفع الله به وآجره .

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الثاني)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

قال الناظم رحمه الله :

أبدأ بالحمد مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا .

بدأ الناظم رحمه الله تعالى بحمد الله والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

والحمد: هو وصف المحمود بالكمال محبة وتعظيماً . وصف المحمود بكل صفات الكمال محبة له وتعظيماً .

مصلياً : أي حال كوني مصلياً .

والصلاة على النبي : معناها طلب الثناء عليه من الله . وأما صلاة الله عليه ؛ فكما قال أبو العالية الرياحي رحمه الله : ثناء الله عليه في الملأ الأعلى ، والملأ الأعلى هم المقربون من الملائكة ، فالملأ هم الأشراف الذين يملئون المجالس عظمة وإجلالا .

فبدأ رحمه الله بالصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - كأنه يقول : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله خير رسولٍ أرسله الله تبارك وتعالى .

ثم قال رحمه الله :

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ

وذي : اسم إشارة بمعنى وهذه .

من أقسام الحديث عِدَّة : أي وهذه جملة من أقسام الحديث .

ومن هاهنا تبعية ؛ أي سيذكر المؤلف رحمه الله بعضاً من أقسام الحديث .

وعدة : أي عدد (جملة أو مجموعة) من أقسام الحديث . فيكون معنى كلامه رحمه الله : وهذه عدة من أقسام الحديث ستحتوي عليها هذه المنظومة .
فسيدكر لنا رحمه الله جملة من أقسام الحديث وأنواعه في هذه المنظومة .
ذكر الناظم رحمه الله ما يقارب اثنين وثلاثين نوعاً ، وغيره من العلماء ذكروا خمسة وستين نوعاً وأكثر .

ثم قال رحمه الله :
وكل واحد أتى وَحَدَّهُ : يعني سيدكر المؤلف رحمه الله أقساماً من أقسام الحديث قسماً قسماً وسيدكر كل قسم ومعه تعريفه .
وَحَدَّهُ : أي تعريفه .

سيدكر المؤلف رحمه الله أقسام الحديث وسيدكر تعاريفها .
والمشهور عند أهل الحديث أن أقسام الحديث قسمان أو ثلاثة ، بعضهم يُقسم الحديث أو ينوع الحديث إلى نوعين وبعضهم ينوعه إلى ثلاث ، بعضهم يقول : الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط ، والبعض الآخر يقول : هو ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف ، فيزيد قسماً ثالثاً وهو الحسن .

وبقية الأنواع الأخرى تدخل في هذه الثلاث ؛ لأن هذه الثلاث لها تعلق بالقبول والرد ، وما لا يتعلق بالقبول والرد فهو مكمل لهذه الأنواع ، فأصبح عند أهل الحديث ، الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف (بالجملة) .

ثم بدأ رحمه الله يذكر لنا أنواع الحديث وأقسامه قسماً قسماً فقال :
أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ .
يُرْوَاهُ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمِدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ .

الآن كما يقولون سنبدأ بالأهم ، فالآن نحتاج زيادة في التركيز وزيادة في التنبيه ،
بارك الله فيكم .

بدأ رحمه الله بالصحيح ، وهو النوع الأول من أنواع علوم الحديث ، وهذا النوع مهم

جداً إتقانه .

قال رحمه الله :

أولها الصحيح : أي أول أقسام الحديث التي سأذكرها هو الصحيح

فما هو الصحيح ؟

الصحيح لغة : هو ضد السقيم .

تقول : رجل صحيح أي ليس به مرض ولا علة .

هذا من الناحية اللغوية .

أما من الناحية الاصطلاحية ، أي عند أهل الحديث ؛ الصحيح : هو ما اتصل
إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

هذا تعريفه عند أهل الحديث .

أرجو الانتباه حيث سنوضح كل قيد من هذه القيود التي ذُكرت في الصحيح ؛ ما
معناها وما المراد منها ؟

قال أولاً : الصحيح هو ما اتصل إسناده : يعني يُشترط في الحديث كي نسمّيه صحيحاً
أن يكون إسناده متصلاً ، ما معنى اتصال السند ؟

في درسنا الماضي عرّفنا السند - من المهم جداً لطالب العلم أن يحفظ التعريفات
والمصطلحات ، المصطلحات والتعريفات والقواعد مهمة جداً لكي يتقن الطالب المادة

-

وقد ذكرنا في الدرس الماضي أن الإسناد والسند عند أهل الحديث بمعنى واحد فذكرنا
أن السند والإسناد عند أهل الحديث ماذا يُقصد بهما ؟ يقصد بهما سلسلة الرواة
الموصلة إلى المتن ، ذكرنا مثلاً على ذلك : قلنا قال البخاري رحمه الله: حدثنا عبد الله
بن يوسف التنيسي عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

هذه السلسلة :

عبد الله بن يوسف التنيسي : راو

مالك : راو

نافع : راو

ابن عمر : راو

فهذه سلسلة الرواة تسمى إسناداً

الشرط الأول في الصحيح أن يكون هذا الإسناد متصلاً ، ماذا يعني أن يكون متصلاً ؟ يعني أن يكون البخاري قد سمع من شيخه عبد الله بن يوسف ، وسمع عبد الله بن يوسف من شيخه مالك ، وسمع مالك من شيخه نافع ، وسمع نافع من شيخه ابن عمر ، وسمع ابن عمر من النبي - صلى الله عليه وسلم - فإذا كان الإسناد بهذه الصورة فيسمى إسناداً متصلاً .

هذا هو الشرط الأول من شروط الصحيح .

طيب إذا كان في الإسناد راو لم يسمع من الذي بعده كأن نقول مثلاً : لو حدث الإمام البخاري عن الإمام مالك مباشرة ، طيب ننظر في ترجمة الإمام البخاري ، ننظر في ترجمة الإمام مالك ، نجد أن بين البخاري وبين مالك مسافة ، وأن البخاري لم يسمع من الإمام مالك فماذا نقول ؟

نقول : هذا الإسناد ليس متصلاً .

إذاً ، فلا يصح أن يسمى صحيحاً ، لأنه ؛ من أين أتى به الإمام البخاري ؟ إذا لم يكن سمعه من مالك فقد سمعه من غيره ، من هو هذا الغير ؟ وما هو حاله ؟ لا نعرف عنه شيئاً .

إذاً ، فلا يعتبر هذا من قسم الصحيح ، يسمى شيئاً آخر سيأتي تفصيله وبيانه في الأنواع القادمة إن شاء الله .

المهم الآن أن نفهم أن شرط الصحيح ، أن يكون الإسناد متصلاً .

جاءك شخص وخبرك قال لك : قال الشيخ الفلاني كذا وكذا ، وأنت تعلم أن هذا الشخص لم يلق الشيخ الفلاني ولا جالسه وهذا الكلام ليس موجوداً له في شريط

ولا في كتاب ماذا ستقول له ؟ من أين لك هذا ؟ من أين علمت أن الشيخ الفلاني قال هذا ؟ لماذا ؟ لأنك تعلم أنه لم يسمع منه فإذاً هذا يعتبر إسناداً منقطعاً غير متصل فليس من شرط الصحيح .

إذاً من شرط الصحيح أن يكون متصلاً هذا هو الشرط الأول .

فقال : الصحيح ما اتصل بإسناده ، إذا لم يتصل بإسناده فليس بصحيح .

بنقل العدل : ننتقل إلى الشرط الثاني من شروط الصحيح وهي العدالة ، أي يجب أن يكون الشخص الذي يروي الحديث عدلاً ، ماذا نعني بالعدل ؟

العدل : هو المسلم البالغ العاقل الخالي من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

هذه خمس شروط يجب أن تتوفر في الراوي حتى نقبل حديثه ، هذه شروط الصحيح .

شروط تنفعك في كل خبر تسمعه وليست فقط في علم الرواية تنفعك في جميع الأخبار التي تسمعها .

فإذاً شرط قبول الخبر أو الرواية أن يكون الشخص مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

فلنتقف مع هذه الشروط والقيود واحداً واحداً .

أن يكون مسلماً : إذاً شرط العدل أن يكون مسلماً ، فإذا كان كافراً فلا يكون عدلاً .

الشرط الثاني : أن يكون بالغاً وماذا نعني بالبالغ ؟ أن يكون قد وصل إلى سن التكليف ، هذا معنى البلوغ ، أن يكون وصل إلى مرحلة التكليف ، مرحلة التكليف هذه كيف نعرفها ؟ كيف نعرف أن الشخص هذا بالغ أم ليس ببالغ ؟ هناك عندنا ضوابط ممكن أن نعرف بها الشخص هل هو بالغ أم ليس ببالغ ؟

الأول : إذا تم له خمس عشرة سنة قمرية يحصل بذلك البلوغ ، يسمى هذا بالغاً ، إذا أكمل خمس عشرة سنة قمرية (يعني الحساب يكون بالهجري وليس بالميلادي) .

إذا أكمل خمس عشرة سنة قمرية يكون بالغاً هذه العلامة الأولى .
العلامة الثانية : أن ينبت حول قُبْلِهِ شعر خشن قوي صُلب وليس الشعر الخفيف
الناعم الذي يكون عادة مع بعض الناس ، لا ، إنما المقصود هنا الشعر الخشن
الصلب الذي يخرج على كبر بعد أن يكبر الشخص وليس وهو صغير ، لا يكون معه
وهو صغير ؛ إنما يحصل على كبر .

إذاً ، إما أن يبلغ خمس عشرة سنة يكملها أو أن ينبت الشعر الصلب حول قبله .
والثالثة : أن ينزل المني ، إن أنزل منياً يكون في هذه الحالة قد بلغ .
هذه ثلاث علامات يعرف بها البالغ .

والرابعة : خاصة بالنساء وهي الحيض ، أيما امرأة حاضت فقد بلغت ، وأيما امرأة أو
رجل أنزلا منياً فقد بلغا ، وأيما رجل أو امرأة بلغا خمس عشرة سنة فقد بلغا ، وأيما
رجل أو امرأة أنبتا حول القبل شعراً خشنا صلباً فقد بلغا .

هذه علامات البلوغ ، فهذا هو الذي يصل إلى سن البلوغ هو الذي تقبل منه
الرواية .

العقل الخالي من أسباب الفسق : نحن إلى الآن ما زلنا مع الشرط الثاني من شروط
الصحيح .

الشرط الأول : اتصال السند .

الشرط الثاني : العدالة .

قلنا العدالة ماذا تعني ؟ أن يكون الشخص مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من أسباب
الفسق .

ما هي أسباب الفسق التي يجب أن يخلو منها الراوي كي يُقبل خبره ؟
أسباب الفسق هي فعل الكبيرة والإصرار على الصغيرة . هذه هي أسباب الفسق ،
فإذا فعل شخص كبيرة من الكبائر ولم يتب منها ؛ لا يقبل منه خبر ، وإذا وقع في
صغيرة وأصر عليها - أي لازمها وداوم عليها - فعندئذ لا يقبل خبره ؛ لأنه يكون في

هذه الحالة فاسقا ، فلا يقبل منه خبر .
إذا ؛ شرط العدل أن يكون خالياً من أسباب الفسق .
وما هي أسباب الفسق ؟

الوقوع في الكبيرة ، أو الإصرار على الصغيرة .
هذه هي أسباب الفسق .

طيب ما هي الكبيرة إذا ، التي يجب على العدل أن يجتنبها ؟
الكبيرة : هي ما تُوعَدُّ عليه بغضب أو لعنة أو رُتَب عليه عقاب في الدنيا أو عذاب في الآخرة . هذه الكبيرة .

نعطيكم أمثلة على ذلك : قال الله تبارك وتعالى ((وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)) .

إذا ؛ قتل المؤمن هنا ماذا ؟ كبيرة ، لماذا ؟ لأن الله سبحانه وتعالى قال ((وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ)) بما أن فيها غضبا ؛ إذا فهي كبيرة .

وقال الله تبارك وتعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ)) هذه ماذا ؟ كتمان ما أنزل الله كبيرة من الكبائر ، كتمان العلم الذي أنزله الله كبيرة من الكبائر ، لماذا ؟

لأن الله سبحانه وتعالى لعن عليها .

وما رُتِب عليه عقاب في الدنيا ؛ كقول الله تعالى ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) هذا عقاب في الدنيا ، تُقَطَّع يد السارق في الدنيا فهذا العقاب الذي رُتِب على السرقة دليل على أن السرقة كبيرة من كبائر الذنوب .

وما رتب عليه عذاب في الآخرة ؛ كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار " أخرجه البخاري .

قول النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه في النار (يعني صاحب الإزار) ؛ دل ذلك

على أن إسبال الإزار أسفل الكعبين كبيرة من كبائر الذنوب .
هذا هو الضابط في معرفة الكبيرة .

فمن وقع في كبيرة من الكبائر لا يكون عدلاً ، وبناء عليه فلا تُقبل روايته ولا يُؤخذ منه خبر .

إذاً ، العدل : هو المسلم البالغ العاقل الخالي من أسباب الفسق .

وقلنا : أسباب الفسق : ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة .

وخوارم المروءة ؛ هذا الشرط الخامس في العدالة ، أن لا يقع الراوي في خوارم المروءة .

قالوا : المروءة هي ترك المذموم عُرْفاً ، يعني أن يفعل الشخص فعلاً هو من الناحية الشرعية ليس محرماً ، ولكنه عند الناس ، في عرف الناس ؛ مذموم ، عمل لا يقبل من مثل هذا الشخص في أعين الناس وفي نظرهم .

هذا معنى المروءة .

والذي يخرم المروءة فعل هذا الشيء المذموم .

لكن هذا الشرط حصل فيه شيء من النزاع بين أهل العلم ، هل هو شرط فعلي وحقيقي في العدالة ، أم هو مجرد شرط نظري يقرّر في الدراسة ولكن من ناحية التطبيق العملي لا وجود له ، حصل خلاف ونزاع بين أهل العلم والذي يترجح عندي أن خوارم المروءة لا تعتبر قادحاً في عدالة الشخص . والله أعلم .

هذا بالنسبة لشرط العدالة وهو الشرط الثاني من شروط الصحيح .

قلنا : الصحيح ما هو ؟ ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط ؛ إذاً ؛ لا بد أن يكون الإسناد متصلاً من قِبَل رواية هم عدول في أنفسهم أي لا يكذبون ولا يفعلون المحرمات ويفعلون ما أوجب الله سبحانه وتعالى عليهم ، فهم أناس صالحون تُقبل أخبارهم ويؤتمن جانبهم .

بنقل العدل الضابط : من الممكن أن يكون الشخص عدلاً في نفسه ولا يكذب ولا

يتجراً على الكذب ؛ ولكنه لا يتمكن من الحفظ من حفظ الرواية بشكل جيد .
وهذا القيد احتراز من وقوع الخطأ في حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
لذلك قالوا لا بد أن يكون الراوي حافظاً ، والحفظ كيف يكون ؟

الحفظ نوعان : حفظ صدر وحفظ كتاب .

حفظ الصدر : الذي نسميه نحن اليوم حفظ عن غيب . وحفظ الكتاب : هو أن يكتب في كتابه الحديث الذي سمعه من شيخه ويحفظ الكتاب عنده بحيث لا يتمكن أحد من إفساد كتابه عليه ؛ بإدخال ما ليس من حديثه في كتابه أو تخريب شيء من أحاديثه .

المهم أن يحفظ كتابه عنده بشكل جيد بحيث لا تمتد إليه أيدي الناس وتعبث به .
بالتعبير العلمي يكون ضبط الصدر: هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

هذا هو ضبط الصدر ؛ هو أن يثبت ما سمعه من أحاديث ، يثبتها في قلبه تثبيتاً جيداً بحيث يسردها متى طُلب منه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، هذا ضبط الصدر .

وضبط الكتاب : وهو صيانته لديه مُدَّ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه ، هذا ضبط الكتاب .

فإذا لم يكن الشخص عنده حفظ عن غيب جيد فله أن يكتب في كتابه وأن يحفظ كتابه إلى أن يؤدي منه .

هذا الشرط الثالث في قبول حديث المحدث ، وفي كون الحديث صحيحاً .

الشرط الرابع : وهو عدم الشذوذ .

قلنا في تعريفه : ما اتصل بإسناده (هذا واحد) .

بنقل العدل (هذان اثنان) .

الضابط (هذا ثالث) .

عن مثله : يعني يُشترط في الإسناد أن يكون جميع الرواة بهذه الصفة عدول ضابطين .

بنقل العدل الضابط عن مثله :

الإمام البخاري : عدل ضابط

عن مثله : عبد الله بن يوسف التنيسي (عدل ضابط)

عن مثله : الإمام مالك (عدل ضابط)

إلى آخر الإسناد بهذه الصورة ، هذا معنى عدل ضابط عن مثله من أول الإسناد إلى آخر الإسناد بهذه الصورة .

إلى منتهاه : يعني إلى منتهى الإسناد من البداية إلى النهاية .

ولا يكون شاذاً: هذا الشرط الرابع من شروط الصحيح ؛ أن لا يكون الحديث شاذاً ، وما معنى الشاذ عند أهل الحديث ؟

الشاذ لغة : هو الفرد ، شذَّ فلان عن القوم أي تفرد .

وأما اصطلاحاً : فهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه .

(أريد منكم مبدئياً أن تحفظوا ثلاثة ألفاظ من ألفاظ الجرح والتعديل)

الأولى : لفظ ثقة ، وهذا يطلق على صاحب الحديث الصحيح الذي اجتمع فيه

وصف العدالة والضبط - يعني الحفظ الكامل - يُقال فيه ثقة في ميزان الجرح

والتعديل ، فإذا قيل في شخص ثقة ؛ فهو من صاحب الحديث الصحيح ، فإذا

الإسناد كله ثقات يسمى الحديث صحيحاً بالنسبة للرواة ، هذه المرتبة الأولى .

المرتبة الثانية : مرتبة صدوق ، مرتبة صدوق تُطلق على صاحب الحديث الحسن .

وما الفرق بين الصدوق والثقة ؟

كلاهما عدلان لكن الفرق في الحفظ ، الثقة حفظه أكبر وأعلى من الصدوق .

الصدوق حافظ ولكنه لم يملك الحفظ الكامل .

حفظه نزلت رتبته عن رتبة صاحب الصحيح فهذا يسمى صدوقاً .
المرتبة الثالثة : مرتبة ضعيف وهذه مرتبة صاحب الحديث الضعيف ، يعني إذا كان
في الإسناد راوٍ ضعيف فهذا الحديث إسناده يسمى إسناداً ضعيفاً .
مبدئياً أريد أن تحفظوا هذه الثلاث :

ثقة : لصاحب الحديث الصحيح وحديثه مقبول .
صدوق : لصاحب الحديث الحسن وحديثه مقبول . ضعيف : لصاحب الحديث
الضعيف وحديثه مردود غير مقبول .
الآن نرجع إلى الشاذ :

قالوا : مخالفة المقبول من هو ؟ يعني الثقة والصدوق ، يعني صاحب الحديث الصحيح
وصاحب الحديث الحسن .

من تم حفظه وقوي تماماً ، ومن ضعف حفظه شيئاً قليلاً بحيث يخطئ ولكن خطأه
ليس شديداً ، هذان يدخلان في لفظ المقبول .

فنقول الآن : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه في الحفظ وأولى منه في الصواب .
الأولى هنا إما أن تطلق على الصفة أو العدد سنوضح ذلك إن شاء الله :

الآن افرض أنه جاءك ثلاثة أشخاص ينقلون لك خبراً يقولون لك : للشيخ الفلاني
درس غداً الساعة العاشرة مساءً .

اثنان قالوا لك هكذا ، جاء الثالث وقال : للشيخ الفلاني درس غداً الساعة التاسعة
ليلاً ، الآن هؤلاء الثلاثة تنظر إلى حالهم هل هم عدول ؟ نعم الثلاثة عدول ، هل
هم من ناحية الضبط والحفظ متساوون ؟ نعم عندكم في نفس المستوى في الحفظ ،
طيب لماذا اختلفوا ؟ اثنان يقولان الساعة العاشرة مساءً ، وواحد يقول : الساعة
التاسعة مساءً ، سترجح أنت من نفسك رواية الاثنين أم رواية الواحد ؟ تلقائياً ستقول
: سأرجح رواية الاثنين ، لماذا ؟ تقول : لأن الاثنين أولى بالحفظ من الواحد وأبعد
عن الخطأ من الواحد .

إذاً ، رواية هذا الشخص الواحد ماذا سنسميها ؟ في اصطلاح المحدثين رواية شاذة .
إذاً ، ما معنى رواية شاذة ؟

رواية العدل الضابط ولكنه يخالف من هو أقوى منه ، أقوى منه عدداً أو حفظاً .
الآن قلنا نحن في المثال الذي ضربناه أن الاثنين اللذين خالفاه في نفس المستوى معه
في العدل والضبط ، لكنهما غلباه في العدد.

طيب مثال على الصفة :

أن يأتيك رجلان أحدهما عدل حافظ تماماً قوي في الحفظ والثاني عدل ولكنه في
درجة صدوق وليس في درجة ثقة ، فأخبرك الثقة خبراً كهذا ، قال لك للشيخ
الفلاني درس غداً الساعة العاشرة .

وقال لك الصدوق : للشيخ الفلاني غداً درس الساعة التاسعة ستقدم خبر من ؟
وتخطئ خبر من ؟ ستقدم خبر الثقة ؛ لأنه أقوى عندك في الحفظ - ففي العدالة
متساوون - لكنه أقوى عندك في الحفظ ، الصدوق عدل ولكنه في حفظه بعض
الشيء فهو أولى بالخطأ من الثقة ، فتسمي رواية المخطئ رواية شاذة لماذا ؟ لأنه
خالف من هو أولى منه بالحفظ فكان الشخص هذا أولى منه من ناحية الصفة
(صفة الحفظ) .

أما الصورة الأولى نخالف من هو أولى منه في العدد ، أولى منه من ناحية العدد
فلذلك كانت روايته شاذة .

هذا هو الشاذ: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه .

نذكر لكم مثلاً من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : أخرج الترمذي رحمه الله
من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي
- صلى الله عليه وسلم - حديثاً قال فيه : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا
صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه " .

انظروا إلى هذه الرواية ، من يرويها ؟

عبد الواحد بن زياد ، عن من ؟ عن الأعمش ...إلى آخره .

طيب نظرنا إلى بقية أصحاب الأعمش الذين رووا عنه هذا الحديث فكيف رووا هذا الحديث ؟ روه من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - أي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على يمينه (من فعله وليس من قوله) .
عبد الواحد بن زياد رواه عن الأعمش كيف ؟ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر به بينما بقية أصحاب الأعمش وهم جمع روه عن الأعمش أنه من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فماذا نسمي رواية عبد الواحد بن زياد هنا ؟ نسميها شاذة ، وإن كان عبد الواحد بن زياد ثقة ؛ لكنه خالف من هم أكثر منه عدداً ، فروايته هذه ماذا نسميها ؟ رواية شاذة .

هذا معنى الشاذ

هذا الشرط الرابع .

الشرط الأخير :

قال : ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

هذا الشرط الأخير ، ما هو المعلل ؟

المعلّل ما فيه علة من الناحية اللغوية يُقال معلل أي فيه علة.

والعلة في اصطلاح أهل الحديث : سبب خفي قادح ، يقدر في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها ، في الظاهر عندما تنظر إلى الإسناد وإلى المتن تجده ظاهره سالماً ، لكن عندما تجمع طرق الحديث تبين لك هذه العلة الخفية الباطنة التي هي حقيقةً قاذحة ومفسدة لهذا الحديث .

فالمعلّل من الناحية الاصطلاحية : هو ما فيه علة خفية قاذحة .

العلة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو خفي ، ومنها ما هو قادح ومنها ما هو ليس بقادح .

العلة الظاهرة : مثل أن يكون في الإسناد راوٍ ضعيف هذه علة في الحديث تجعلنا لا

نقبله ولكنها علة ظاهرة مباشرة أول ما تنظر في الإسناد إذا كان عندك معرفة بالرجال مباشرة تقول : فيه فلان وهو ضعيف . انتهى الأمر .

يمر عليك إسناد فيه ابن لهيعة تقول : هذا إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة . انتهى الأمر .
فإسناد ظاهره فيه علة ظاهرة واضحة هذه تسمى علة ظاهرة وهي علة قاذحة أيضاً
ليش ؟ لأنها أثرت في الحديث وضعفته وضعف الحديث بسببها .

هناك علة غير قاذحة مثل ماذا ؟

أن يأتي راو ويستبدل مكان راو راويا آخر ، ولكنه ثقة كأن يقول شخص مثلاً :
يحدث عن سفيان بن عيينة فيخطئ فيه ويقول عن سفيان الثوري .

هذه علة في الحديث ولكنها غير قاذحة لماذا ؟

لأن سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ثقات .

وإن كان الراوي أخطأ في تسميته إلا أنه لا يؤثر في صحة الحديث ؛ لأنه سواء كان
سفيان الثوري أو كان سفيان بن عيينة كلاهما ثقة .

هذه علة في الحديث لكنها لا تقدر في صحته .

هذه العلة الظاهرة ، والعلة القاذحة ، والعلة غير القاذحة .

بقي عندنا العلة الأخيرة وهي العلة الخفية ما ذكرنا لها مثلاً

أذكر لكم هذه القصة وبها تعرفون معنى العلة الخفية

هناك راو اسمه أبو أسامة حماد بن أسامة ويكنى أبو أسامة كوفي (من أهل الكوفة)

، وهناك راويان من أهل الشام واحد يسمى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وواحد

يسمى عبد الرحمن بن يزيد بن تميم .

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي ثقة ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي أيضاً

ضعيف .

وحماد بن أسامة ثقة من أهل الكوفة .

انطلق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي ودخل الكوفة وحدث فيها فسمع منه

أهل الكوفة ، ولكن حماد بن أسامة لم يسمع منه ، فرحل عبد الرحمن بن يزيد بن جابر إلى الشام وجاء بعده عبد الرحمن بن يزيد بن تميم إلى الكوفة ، ذهب حماد بن أسامة إليه وسمع منه ، وقبل أن ينصرف قال له ما اسمك ؟
قال : اسمي عبد الرحمن بن يزيد .

حماد بن أسامة ظنه من ؟ ظنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة ، فصار يحدث عنه ، ماذا يقول ؟ يقول : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر .
انظر ، روايته عن من ؟

عن ابن تميم الضعيف ، ولكنه أخطأ وظن أن الذي حدثه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وأضاف (ابن جابر) ، وسماه باسم الثقة .
أنت إذا لم تكن تعلم هذه القصة ، عندما يربك إسناد فيه حماد بن أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ماذا تقول ؟ حماد بن أسامة ثقة ، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة فالإسناد صحيح .

لكن علماء العلل نقاد الحديث الحفظ عرفوا هذا الأمر لماذا ؟ لأن الواحد منهم رحمهم الله كان يحفظ أحاديث الشيخ وأحاديث تلاميذه وأحاديث شيوخه ، فكانوا رحمهم الله يحفظون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ويعرفونها ، ويحفظون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ويعرفونها .

فلما أخذ حماد بن أسامة يحدث بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وينسبها إلى ابن جابر عرفوا العلة ونهبوا عليها فقالوا : هذا أخطأ فيه حماد بن أسامة ، وحصل معه كذا وكذا من أين عرفوا ذلك ؟ من حفظهم .

مجرد باحث عادي لا يستطيع أن يُخَرِّج هذه العلة ولا أن يتنبه لها ، لأنه لا يحفظ جميع أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ولا يحفظ جميع أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، فنحن نعتمد على هؤلاء النقاد في مثل هذه العلل الخفية .
هذه صورة من صور العلة الخفية .

طيب كيف نعرف أن الحديث فيه علة خفية أو ما فيه ؟
قال علي بن المديني رحمه الله : الباب إذا لم تُجمع طرقه لا تُعرف علته ، فإذا أردت أن تعرف صحة الحديث من عدم صحته لا بد أن تجمع جميع طرقه وجميع رواياته من كتب السنن والمسانيد والمجاميع إلى آخره ، فتبين عندئذ علة الحديث .
وسياأتي تفصيل ذلك أكثر وأكثر في موضعه إن شاء الله
فهذه شروط خمسة لا بد أن تتوفر كي يُقبل الحديث ويسمى صحيحاً :

الأول : اتصال السند .

الثاني : عدالة الراوي .

الثالث : ضبط الراوي .

الرابع : عدم شذوذ الراوي .

الخامس : عدم وجود العلة القادحة في الحديث .

هذه خمسة شروط لا بد من توفرها .

وتعرفون من ذلك مدى حرص علماء الإسلام على تصفية حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وتنقيته مما ليس منه فرحهم الله وجزاهم الله عنا وعن الإسلام خيراً .
هذا الدرس مهم جداً وفيه كثير من الاصطلاحات فن فهمه واستوعبه ستسهل عليه كثير من اصطلاحات هذا الفن .

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الثالث)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد ؛
فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار ، أما بعد ؛

فهذا المجلس الثالث من مجالس شرح البيقونية ، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب لنا الأجر والمثوبة وأن ينفعنا وينفع إخواننا به .
معنا اليوم قول الناظم رحمه الله :
وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ .
يريد الناظم رحمه الله من هذا البيت أن يُعرِّف الحديث الحسن ، وكما ذكرنا في الدروس الماضية أن الحديث عند أهل الحديث ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
إلى صحيح وحسن وضعيف .

وعند قوم منهم ينقسم إلى صحيح وضعيف ، والحسن عند هؤلاء يدخل ضمن الصحيح .

فأراد الناظم رحمه الله الآن أن يُعرِّف القسم الثاني وهو الحسن ، وهو النوع الثاني من أنواع الحديث المقبول أي الذي يُعمل به .

الصحيح حديث مقبول يُعمل به ، والحسن كذلك حديث مقبول يُعمل به ، إلا أنه أقل قوة من الحديث الصحيح .

فما هو تعريف الحسن ؟

قال الناظم رحمه الله :

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ .

على حسب تعريف الناظم ، يكون تعريف الحسن : ما عُرفَتْ طُرْقه واشتهر رجاله لا كَشُهرة رجال الصحيح .

طيب نقف مع هذا التعريف .

يقول الحسن : المعروف طرْقاً .

قالوا : المراد بالطرق هنا الرجال ، يعني الحسن عنده الذي عُرفت رجاله واشتهر

رجالهم أيضاً لكن شهرتهم ليست كَشُهرة رجال الصحيح .

هكذا عرّفه رحمه الله .

ولكن ماذا يعني بقوله المعروف طرْقاً ؟

هل يعني أن رجاله معروفون بالعدالة والضبط وسماع كل منهم عن الآخر ؟

الظاهر أنه يعني ذلك ، ورجالهم أيضاً مشهورون بالعدالة ، مشهورون بالضبط ، إلا أن

شهرتهم ليست كَشُهرة رجال الصحيح في الضبط (في الحفظ) لأن الفارق بين

الصحيح والحسن هاهنا (في الحفظ فقط) .

إذا أحد رواة الإسناد قلَّ حفظه عن رجال الصحيح صار الحديث حسناً .

وهذا التعريف من الناظم رحمه الله قريب جداً من تعريف الخطّابي وفيه شيء من

الإجمال ، فيه إجمال وليس بواضح وعليه انتقادات كثيرة حيث إنه لم يشترط عدم

الشذوذ وعدم العلة وعليه انتقادات أخرى .

الذي يهمنا الآن أن نأخذ الراجح من أقوال أهل العلم في تعريف الحسن : هو نفس

تعريف الصحيح إلا أنه يختلف عنه بأمرين :

الأمر الأول : بأن تقول ما اتصل بإسناده ، بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

هذا الصحيح فيما ذكرنا في الدروس الماضية .

الآن نعرّف الحسن ماذا نقول ؟

ما اتصل بإسناده بنقل العدل (مش الضابط) الذي خفّ ضبطه ، ولا نقول : عن مثله ، نقول : عن المقبول ، لماذا أعرضنا عن كلمة (عن مثله) ؟

لأننا لو قلنا : (عن مثله) لَلَزِمَ أن يكون جميع رواة الإسناد قد خفّ ضبطهم حتى نحكم على الحديث بأنه حسن ، وهذا ليس شرطاً ولا هو اصطلاح أهل الحديث ، إذاً ، اصطلاح أهل الحديث لو راو واحد فقط خفّ ضبطه يسمى الحديث حسناً .

إذاً ، لا نقول : (عن مثله) نقول : (عن المقبول) ، كي يدخل فيه راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن ، فيصبح التعريف كالتالي : ما اتصل بإسناده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه عن المقبول إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

إذاً ، يتبين عندنا من هذا التعريف أن الحسن والصحيح سيّان (نفس الشيء) إلا أنهما يفترقان في ماذا ؟ أن أحد رجال الحسن قد خفّ ضبطه عن رجال الصحيح . نعطيك مثلاً : لو وجدنا إسناداً ونظرنا في رجال الإسناد فوجدناهم ثقة عن ثقة عن ثقة عن ثقة عن الصحابي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ويذكر الحديث .

وهذا الثقة قد سمع من الذي بعده ، والذي بعده سمع من الذي يليه وهكذا إلى أن وصلنا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وخَلِيَ من الشذوذ ومن العلة ، ماذا نحكم عليه ؟

نقول : هذا حديث صحيح .

وقد اتفقنا نحن في درسٍ ماضٍ أن الثقة العدل الضابط يعطى لقب ماذا ؟ ثقة . في سلّم الجرح والتعديل هذا اللقب يستعمل للعدل الضابط ، يقال فيه ثقة ، فإذا وجدنا الإسناد ثقة عن ثقة عن ثقة عن ثقة يسمى صحيحاً إذا تحققت فيه بقية

الشروط وانتفت الموانع .

طيب إيش بقي عندنا ؟

مثال للحسن : لو أننا وجدنا إسناداً آخر فيه ثقة عن ثقة عن صدوق عن ثقة عن ثقة عن الصحابي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ماذا نحكم على هذا الإسناد ؟ نحكم عليه بأنه حسن (حديث حسن) ليش ؟ لأننا وجدنا فيه راوياً قد خف ضبطه عن بقية الرواة ، كيف عرفنا أنه خف ضبطه ؟ عرفنا ذلك بلقب صدوق ، هذا اللقب لا يعطيه علماء الحديث إلا لمن خف ضبطه عن درجة ضبط صاحب الحديث الصحيح ، يعني أن ضبطه ليس مائة بالمائة ، أقل من ذلك .

طيب إذا وجدنا في الإسناد اثنين قد خف ضبطهما ، وقلنا مثلاً : ثقة عن ثقة عن صدوق عن صدوق عن ثقة عن صحابي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ماذا نقول في هذا ؟

كذلك نسميه حسناً .

إذاً ، الكثرة ليست عبرة ، العبارة في أن يكون في الإسناد واحد ، إن كان أكثر فذلك يسمى حسناً ، وإن كان فيه أكثر من راوٍ أخذ رتبة صدوق (أي خف ضبطه عن ضبط صاحب الصحيح) .

هذا هو الراجح في تعريف الحديث الحسن ، وهذا هو الفارق بين الصحيح والحسن ، وكلهم في درجة المقبول ، أي أن حديثهم يُعمل به في الأحكام الشرعية ، وفي الدروس القادمة إن شاء الله (في دروس الباعث) نتوسع ونتحدث عن الصحيح لغيره وعن الحسن لغيره ، نحن الآن في صدد الكلام عن الصحيح لذاته والحسن لذاته ، وأما الصحيح لغيره والحسن لغيره ، فسنذكرهما في شرح أكبر من هذا إن شاء الله تعالى .

قوله في النظم :

وغدت : أي صارت .

ثم قال الناظم رحمه الله :
وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرُ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كَثُرُ
أراد الناظم رحمه الله أن يُعرف الضعيف ، وهو القسم الثالث من أقسام الحديث .

القسم الأول : الصحيح .

القسم الثاني : الحسن .

والقسم الثالث : الضعيف .

وهذا القسم : من أقسام المردود (غير المقبول) أي أنه لا يعمل به في الأحكام الشرعية .

الصحيح والحسن : مقبولان .

الضعيف : مردود غير مقبول .

فما هو تعريفه ؟

قال الناظم :

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرُ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَاماً كَثُرُ .

الناظم يقول لنا : الضعيف هو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الحسن .

هذا تعريف جيد ومنضبط .

فالحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحسن ؛ هو الذي لم يتصل إسناده أو أنه لم ينقله عدل أو لم ينقله ضابط أو كان فيه شذوذ أو فيه علة .

هذا هو الحديث الضعيف .

وإذا كانت شروط الحسن لم تتحقق في الضعيف فَسَمِيَ ضَعِيفاً ، فكذلك يستلزم ذلك أن شروط الصحيح كذلك لم تتحقق ، أي أن شروط الحسن إذا لم تتحقق في الحديث فكذلك شروط الصحيح لم تتحقق ، لأننا قلنا الفرق بين الصحيح والحسن ما هو ؟ أن صاحب الحديث الحسن أخف ضبطاً من صاحب الحديث الصحيح ، فإذا قلنا بأنه ليس بضابط ، لذلك صار ضعيفاً ؛ فهو أيضاً ليس بصحيح لأنه غير ضابط .

فالحديث الضعيف هو الذي لم تتحقق فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن .

فالحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن نسّميه ضعيفاً قلاً يُقبل .

لا بد أن تُحفظ شروط الصحيح وشروط الحسن حفظاً جيداً .
ثم قال : وهو أقساماً كَثُرَ .

أقسام الضعيف كثيرة ، كل شرط من شروط الصحيح أو من شروط الحسن يختل (كل شرط يختل) يولدُ قسماً من أقسام الضعيف أو أكثر .

مثلاً : عندنا شرط اتصال الإسناد ، إذا اختل اتصال الإسناد يولد عندنا أقسام من الضعيف .

يولد : المنقطع والمُعْضَل والمُعَلَّق وغيرها ، كلها تؤثر في هذا الشرط وهذه كلها أنواع من الضعيف سيأتي تفصيلها إن شاء الله تبارك وتعالى .
ثم قال الناظم رحمه الله :

وما أضيف للنبي المرفوع وما لتابع هو المقطوع .

يريد الناظم الآن أن يعرف لنا نوعين جديدين من أنواع الحديث .
النوع الأول الذي يريد أن يعرفه : المرفوع .

والنوع الثاني : المقطوع .

فإذا قال المحدث : هذا حديث مرفوع أو هذا حديث مقطوع فماذا يعني به ؟

قال : وما أضيف للنبي المرفوع .

أي المرفوع هو الحديث الذي أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية (نفس تعريف الحديث الذي عرّفناه في الدرس الأول) .

في الدرس الأول ذكرنا أن تعريف الحديث عند بعض أهل الحديث ما هو ؟

ما أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وبيننا معنى هذا الكلام .

وعند بعضهم يضيف : أو إلى صحابي أو تابعي قولاً أو فعلاً (بعضهم يزيد هذا) .
فالتائفة الأولى التي لم تزد هذا ، تعريف المرفوع وتعريف الحديث عندهم واحد .
الذي يهمنا الآن أن نفهم أن المرفوع هو ما أضيف للنبي - صلى الله عليه وسلم - من قول :

إذا قلت : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " أضفت هذا القول وهو (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، فهذا يسمى مرفوعاً لأنك رفعته إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأضفته إليه .
أو فعل : أي فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فعلاً وأضفت إليه هذا الفعل ، فيسمى هذا حديثاً .

إذا قلت مثلاً : رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - مضطجعاً على يمينه ، فأنت هاهنا أضفت هذا الفعل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فيسمى مرفوعاً (فيسمى هذا حديثاً مرفوعاً)

أو تقرير : أي أن يفعل شخص أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - فعلاً ويسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - عنه ، يُقره عليه .، ذكرنا مثلاً : أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أكل ضباً أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - فأقره النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكر عليه هذا الأكل ، فهذا يسمى حديثاً مرفوعاً .

أو صفة خلقية أو خلقية : إذا وصفت النبي - صلى الله عليه وسلم - بصفة خلقية (أي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها) كأن تقول : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - وجهه كالقمر ، هذا يسمى حديثاً مرفوعاً .

أو أن تصفه بصفة خلقية ، أي من أخلاقه كما قالت عائشة رضي الله عنها : كان

خلقه - صلى الله عليه وسلم - القرآن ، هذا أيضاً يسمى حديثاً مرفوعاً .

هذا هو الحديث المرفوع .

فأنت ربما يمر عليك في أثناء قراءتك لكلام أهل الحديث ، يقولون : وهذا حديث يرفعه أبو هريرة .

ماذا يعني ؟ يعني أنه يضيفه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هذا حديث مرفوع ، يعني أنه مضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

هذا معنى المرفوع .

ثم قال : وما لتابع هو المقطوع .

قبل أن نعرف المقطوع نحتاج أن نعرف من هو التابعي ؟

التابعي : هو من لقي الصحابي .

الصحابي : هو من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به ومات على ذلك .

هذا يسمى صحابياً ، من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - يسمى صحابياً ، ومن لقي الصحابي يسمى تابعياً .

المقطوع : هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل .

إذا نسب قول من الأقوال إلى أحد الذين لقوا الصحابة ، هذا يسمى حديثاً مقطوعاً .

لماذا ؟ لأنه أضيف للتابعي (إما من قوله أو من فعله) ، مثال ذلك :

قال البخاري رحمه الله : قال أبو العالية : استوى إلى السماء : ارتفع .

قال أبو العالية في تفسير قول الله تبارك وتعالى ((ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ)) في تفسير

هذه الآية قال أبو العالية : استوى إلى السماء : ارتفع .

وقال مجاهد : استوى : علا على العرش ، في تفسير ((الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى))

، هذان الحديثان يسميان حديثين مقطوعين .

قال أبو العالية : استوى إلى السماء أي ارتفع ، هذا حديث مقطوع . لماذا سميانه

مقطوعاً ؟ لأن أبا العالية الرياحي وهو رفيع بن مهران تابعي يروي عن علي بن أبي

طالب وعن ابن عباس ، لقي علياً ولقي ابن عباس وهما صحبايان فهو تابعي ، وعندما يتكلم بكلام ننسبه إليه يكون هذا الكلام حديثاً مقطوعاً .

وقال مجاهد : استوى : علا على العرش ، هذا تفسير معنى ((الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)) ، مجاهد هو مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس ، روى عن جماعة من الصحابة ولقيهم فهو تابعي .

إذاً ، ما أضفناه إليه من الكلام يسمى حديثاً مقطوعاً .
أو أن تقول : فعل مجاهد كذا وكذا أو فعل أبو العالية كذا وكذا ، أيضاً هذا يسمى حديثاً مقطوعاً .

فما أضفته إلى تابعي من قول أو فعل يسمى مقطوعاً .
انظر الآن إلى المثاليين اللذين أتيتك بهما ، مثالان في العقيدة ، يرسخ في ذهنك من هاهنا أن السلف رضي الله عنهم كانوا يُمرّون الصفات كما جاءت ، على معناها الحقيقي ، لا يصرفونها عن حقيقتها .

انظر كيف للمدرّس أو للشارح أو للشيخ أن يدخل عقيدته على تلاميذه ، من الممكن للشيخ أن يدخل عقيدته على تلاميذه في أي مادة يريد أن يدرّسها ، (في أي مادة) من الممكن أن يدخل عقيدته التي يريدتها على تلاميذه ؛ لذلك نحن دائماً نحذّر الطلبة ؛ ألاّ يطلبوا العلم إلا على شخص يثقون بعلمه ودينه ، ويثقون بمنهجه وعقيدته ؛ لأنه سيُدخل عليهم العقيدة التي يحملها من حيث يشعرون أو لا يشعرون ، فالواجب على المسلم أن يتحرى لدينه وأن يحذر . والعجب من بعض الشباب الذين عندما تحذّرهم من هذا الأمر يقولون لك : يا شيخ أنا أستطيع أن أميز ! آخذ منه الحق وأترك الباطل !

أقول : سبحان الله !

إن كنت قد أملت بالعقيدة (بعقيدة أهل السنة) إماماً عظيماً كهذا ، بحيث لا يستطيع أن يدخل عليك شيئاً فلماذا تطلب العلم أنت ؟!

أنت ينبغي أن تكون شيخاً مدرساً !!
إخواني : ينبغي على الإنسان أن لا يثق بنفسه ثقة زائدة عن الحد ، وينبغي عليه أن يستمع لكلام أهل العلم ونصائحهم خير له في دينه وفي دنياه

هذا بالنسبة لتعريف المرفوع والمقطوع .
البيت الأخير الذي سنأخذه في هذا الدرس وهو قول الناظم رحمه :
وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ .
يُعرِّف الناظم رحمه الله هاهنا المُسْنَدَ فيقول في تعريفه : هو المتصل الإسناد من راويه ؛ أي من أول الإسناد (الذي رواه بداية) أي مخرَج الحديث كالبخاري ومسلم وأحمد .

مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ ؛ أي من بدايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينقطع .
ولم يبن ؛ أي لم ينقطع .

فالمُسْنَدُ عند المصنف رحمه الله : المتصل الإسناد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .
هذا تعريفه : المتصل الإسناد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هذا يسمى مُسْنَدًا عند المصنف رحمه الله ، فإذا سمعت محدثاً يقول : هذا حديث مُسْنَدٌ فمعناه عند الناظم رحمه الله أنه حديث متصل الإسناد ومرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، هذا معنى الحديث المُسْنَدُ في هذا الموضع .

وللحافظ ابن حجر رحمه الله تعريف آخر يخالف فيه الناظم بعض الشيء ، قال الحافظ ابن حجر بناءً على استقراره لكلام أئمة الحديث وتصرفاتهم ، قال في تعريف المُسْنَدِ : ما أضافه من سمع النبي صلى الله عليه وسلم إليه بسند ظاهره الاتصال .

فهو المرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - بسند ظاهره الاتصال ، عند الناظم بسند متصل ، إيش الفرق بين القولين ؟

الفرق بينهما أن ما فيه انقطاع خفيف كالتدليس والإرسال الخفي - وسيأتي تعريفهما إن شاء الله - هذا يدخل في المُسند عند أهل الحديث على قول الحافظ ، أما على قول الناظم فلا يدخل فيه ، فالذي فيه انقطاع خفيف لا يسمى مسنداً عند الناظم ، ويسمى مسنداً عند الحافظ ابن حجر .

هذا معنى المسند عند أهل الحديث .

الأسئلة على هذا الدرس :

السؤال الأول : يقول السائل : عندما نجد عدة أحاديث في نفس السياق يمكننا أن نُحَسِّنَه ؟ وجزاكم الله خيراً .

الجواب : ما المقصود بنفس السياق ؟

إذا كنت تعني : عدة أحاديث بنفس المعنى ، وهذه الأحاديث وردت بطرق ضعيفة؛ ولكن ضعفها خفيف وليس شديداً ، فنعم يُحَسَّن الحديث .

وهذا النوع الذي يسمى : الحسن لغيره ، أي أن الحديث في أصله يكون ضعيفاً ؛ في سنده راوٍ ضعيف ، لكن هذا الضعف ليس شديداً بحيث يقال في الراوي متروك أو كذاب ، لا ، ضعفه خفيف يقال فيه : ضعيف ، سيء الحفظ ، كلمة كهذه تُبين بأن ضعف هذا الراوي خفيف .

ووجدنا حديثاً آخر كذلك ، فيه ضعف خفيف والمعنى واحد ، من الممكن أن نقوّي أحد هذين الحديثين بالآخر ويرتقي الحديث ويصبح حسن لغيره . هذا هو الحسن لغيره .

السؤال الثاني : نعلم أن العلماء قد اختلفوا فيما يخص الاستدلال بالحديث الضعيف وبالأخص في فضائل الأعمال ، فما قولكم شيخنا في هذه المسألة ؟ أرجو التوضيح بالتفصيل وبارك الله فيكم .

الجواب : الاستدلال بالحديث الضعيف واستنباط حكماً شرعياً منه ، هذا ليس فيه خلاف أنه لا يجوز فيما أعلم . أما في فضائل الأعمال ، فالمراد من ذلك أن تذكر

حديثاً يدل على فضل العمل مع أن العمل في أصله ثابت في حديث صحيح . مثلاً :
الترغيب بركعتي الفجر (الترغيب بسنة الفجر) ورد فيها أحاديث صحيحة كثيرة تدل
على شرعيتها وأنها مشروعة ، فإذا رَوِيَتْ بعد ذلك حديثاً يدل على فضلها فقط وهذا
الحديث لم يكن شديد الضعف وبينت ضعفه للناس الذين رويت لهم هذا الحديث ،
فإذا كانت المسألة بهذه الشروط وبهذه القيود ، هنا وقع الخلاف بين أهل الحديث ،
هل يُروى الحديث الضعيف في فضائل الأعمال أو لا يُروى ؟ الذين قالوا يُروى ،
قيدوا الأمر بهذه الشروط : أن تبين أن الحديث ضعيف ، وأن لا يكون الحديث
شديد الضعف ، وأن يكون الحكم الذي فيه ثابتاً بحديث آخر صحيح .

أنت عندما تحتاج أن تذكر حديثاً وثبتت هذه القيود ماذا تريد أن تفعل به ؟ عندما
تأتي تحدث الناس حديثاً في فضائل الأعمال وتقول لهم : هذا الحديث ضعيف ، ما
الفائدة ؟

فالراجح أن أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - التي تُنسب إليه ينبغي أن يكون
الإنسان متحرزاً فيها، ولا يذكر إلا الأحاديث الصحيحة ، وفي الأحاديث الصحيحة
بمجد الله غنية عن كل الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال وفي غيرها ، يوجد
عندنا أحاديث صحيحة في فضائل الأعمال الصحيحة الثابتة أحاديث كافية لمن وفقه
الله سبحانه وتعالى للعمل بطاعته .

السؤال الثالث : ما المقصود بالانقطاع الخفي ؟

الجواب : الانقطاع الخفي ، المقصود به أن يكون هناك إرسالاً خفياً أو تدليساً في
الإسناد . إرسالاً خفياً : أي أن يكون الراوي قد عاصر شيخه ولكنه لم يسمع منه .
هذا يسمى إرسالاً خفياً (مخفياً) ربما ينطلي أمره على بعض طلبة العلم ، لذلك
يسمى انقطاعاً خفياً ، وسيأتي تفصيل هذا كله إن شاء الله في مواضعه .

السؤال الرابع : هل صحيح أن الشيخ الألباني متساهل في التصحيح والتحسين ؟

الجواب : الشيخ الألباني رحمه الله إمام من أئمة أهل الحديث مجتهد ، له رأيه وله

اجتهاداته التي بناها على العلم ، فهو عالم مجتهد ، وأحكامه معتمدة - رحمه الله - فهو إمام .

السؤال الخامس : ما معنى الحسن لذاته ؟

الجواب : الحسن لذاته : هو حديث حسن بإسناده الذي ورد فيه ، وليس محتاجاً إلى تقوية خارجية كي يصبح حسناً بها . حسن لغيره أي جاءته قوة من الخارج وأصبح حسناً ؛ أي لوجود غيره من الأسانيد قد دعمه ، أما الحسن لذاته : لا يحتاج لإسناد آخر لكي يصبح حسناً ، هو داعم نفسه بنفسه فأصبح حسناً لذاته أي لنفسه وليس محتاجاً لغيره كي يكون حسناً لغيره .

هذا المعنى بشكل سهل .

السؤال السادس : ما هي أهم الفوارق بين منهج أهل الحديث ومنهج المليباريين ؟ ومن هم أهم رؤوسهم ؟

الجواب : المهم - بارك الله فيك - أن تعلم منهج أهل الحديث المعروف هو ما قرّر وكتب في كتب المصطلح . فالمهم لطالب العلم أن يكون مجتهداً وعارفاً بمصطلحات أهل العلم ، ويكون قصده هو الوصول إلى الحق وليس قصده الطعن في كتب أهل العلم وكتب السنة .

الحذر الحذر من الطعن في كتب السنة وخصوصاً صحيح البخاري وصحيح مسلم ، ينبغي على المسلم أن يكون عنده من الورع والتقوى ما يجعله يتوقف عند ما توقف عنده علماء الحديث الذين قبله ولا يتجاوز ذلك .. نعم .

نكتفي بهذا القدر بارك الله فيكم وجزاكم الله خيراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الرابع)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد ؛ فهذا المجلس الرابع من مجالس شرح البيقونية .

قال الناظم رحمه الله :

مُسَلَّسٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهُ أَنْبَأَنِي الْفَتَى
كَذَلِكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا
يَعْرِفُ النَّاضِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ نَوْعَ الْمُسَلَّسِ .

المسلسل لغة : هو المتصل ببعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديث ؛ لأن حلقاتها متصلة بعضها ببعض .

والحديث المسلسل في اصطلاح أهل الحديث : هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة .

كما مثَّل الناظم رحمه الله مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الرَّاوي : أَمَّا وَاللَّهُ أَنْبَأَنِي الْفَتَى : أي أَنبَأَنِي شَيْخِي (أَنبَأَنِي الرَّاوي) ، كالحديث الذي يذكره علماء الحديث في كتب المصطلح وهو حديث معاذ بن جبل ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : " يَا مُعَاذُ : وَاللَّهُ إِنِّي أَحْبَبْتُكَ ، أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدْعُنَّ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ اغْنِنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ " .

فعندما حَدَّثَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ لِلَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ عَنْهُ : إِنِّي أَحْبَبْتُكَ

فلا تدعن ... إلى آخر الحديث .

والذي بعده كذلك ، والذي بعده كذلك .

فكل واحد منهم أراد أن يحدث بهذا الحديث قال : إني أحبك ... ثم حدث به ، فكان هذا الحديث مسلسلاً بالمحبة ، هذه صورة .

وصورة أخرى : كالتسلسل بالفعل ، كأن يحدث مثلاً النبي - صلى الله عليه وسلم - الصحابي الحديث وهو قائم ، ويأخذه أبو هريرة مثلاً أو غيره من الصحابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فيحدثه لمن بعده وهو قائم ، والذي بعده يحدثه للذي بعده وهو قائم إلى آخره ، فيكون هذا الحديث مسلسلاً بالقيام .

أيضاً كالحديث الذي يكون مسلسلاً بالفعل ، وهو التبسم مثلاً ، كأن يتبسم النبي - صلى الله عليه وسلم - ويحدث الصحابي بالحديث ، ثم يتبسم الصحابي ويحدث التابعي بالحديث ، ثم يتبسم التابعي ويحدث الذي بعده بالحديث ، وهكذا ، فيكون هذا مسلسلاً بالتبسم .

أو أن يكون رواية الحديث مثلاً متصفون جميعاً بصفة واحدة كأن يكونوا - مثلاً - جميعاً من أهل البصرة ، فيكون الإسناد مسلسل بالبصريين .

أو أن يكونوا من أهل الشام ، يكون الإسناد مسلسلاً بالشاميين ، أو أن يكون الإسناد مسلسلاً بالمصريين - مثلاً - يكون جميع رواية الإسناد من أهل مصر فيكون مسلسلاً بالمصريين .

أو يكون التسلسل بصيغة التحديث كأن يروى حديث مثلاً من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وتكون صيغة التحديث بين كل اثنين هي (حدثنا) ، يقول مالك : حدثنا نافع ، يقول نافع : حدثنا ابن عمر ، يقول ابن عمر : حدثنا النبي - صلى الله عليه وسلم - فهذا يكون مسلسلاً بالتحديث .

هذه صورة الحديث المسلسل .

يقول أهل الحديث : في الغالب الأحاديث المسلسلة تكون ضعيفة .

هذا وصف التسلسل في حد ذاته لا علاقة له بقبول الحديث أو رده ، يعني لا يُقال في الحديث لأنه مسلسل ضعيف أو لأنه مسلسل صحيح ، لا .
يُنظر إلى الحديث وإلى شروط الصحيح وشروط الحسن وشروط الضعيف ، ما هو المتوفر فيه منها ؟ ويُحْكَم عليه بما يناسبه .

ثم قال الناظم رحمه الله :

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً.....مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

يريد الناظم في هذا البيت أن يَعْرِفَ الحديث العزيز والحديث المشهور .
نحن بالمناسبة نذكر أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا .

فمن حيث وصول الحديث إلينا إما أن يكون الحديث قد وصل إلينا بإسناد أو بإسنادين أو بثلاث أو بأسناد متعددة (الحديث الواحد) .

مثلاً : حديث " إنما الأعمال بالنيات " ممكن أن نبث عن هذا الحديث ولا نجده إلا بإسناد واحد أو نبث عنه فنجده بإسنادين أو بثلاث أو بأربعة أو بأكثر من ذلك ، بهذا الاعتبار قَسَمَ العلماء ، الحديث إلى قسمين : حديث متواتر وحديث آحاد .

فما هو الحديث المتواتر ؟

الحديث المتواتر : هو الحديث الذي رواه جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب (من أوله إلى آخره) ويكون مستندهم في النقل ؛ الحسن .

ماذا يعني هذا الكلام ؟

هذا الكلام يعني : أن يكون الحديث مثلاً قد رواه جمع ، مثلاً نقول : رواه عشرون رجلاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ورواه عن العشرين ، عشرون مثلهم أو أكثر (أو ثلاثون أو أربعون) الكثرة لا تهم ، المهم أن يكون أقل طبقة فيه فيها جمع ، عن جمع عن جمع من أول الإسناد إلى آخره ، ويُشترط في هذا الجمع من الرواة أن يكونوا بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب - يعني يستحيل أن يتفقوا على الكذب لا قصداً ولا خطأً - إذا كان الإسناد من أوله إلى آخره على هذه الصورة وكان مستند

نقلهم في الأصل هو الحس (يعني المشاهدة أو السماع) لا مجرد الرأي العقلي ؛
لا ، المشاهدة أو السماع يكون هذا الحديث متواتراً .

كأن يسمع جماعة من الصحابة حديثاً من النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا مستنده
الحس لأنهم أخذوه بالسمع ، والسمع من الحواس فأخذوه بالسمع فكان مستندهم
هو السمع ، فإذا نُقل الحديث على هذه الصورة التي ذكرناها يكون متواتراً لماذا ؟ لأنه
يفيد اليقين في هذه الحالة ، إذا كان الحديث متصفاً بهذه الصورة أفاد اليقين أي
استيقن الشخص أن هذا الحديث من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - .
هذا بالنسبة للحديث المتواتر .

أما حديث الآحاد ، فهو ما ليس بمتواتر ، أي أي حديث لم تجتمع فيه شروط
التواتر فهو حديث آحاد .

وهو ثلاثة أنواع : غريب وعزيز ومشهور (حديث غريب ، وحديث عزيز وحديث
مشهور) .

المؤلف عندنا هاهنا عرّف العزيز والمشهور وسيعرّف الغريب في بيت آت .

نحن نذكرها كلها استطراداً وعندما يأتي نشير إليه إشارة .

فقال رحمه الله في العزيز : عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً .

فالعزيز عند الناظم رحمه الله : ما كان في أقل طبقة من طبقات سنده راويان أو
ثلاثة .

نقف هاهنا وقفة نبين ما المراد بالطبقة أولاً :

الطبقة : هم الرواة المتشابهون في السن أو الأخذ (يعني الأخذ عن الشيخ) .

إما أن يكون الرواة قد اتفقوا في السن لأن يكون سنهم واحداً أو قريباً من بعضه ؛

فهؤلاء يسمون طبقة ، أو أن يكون الرواة قد اشتركوا في الأخذ عن شيخ معين

فيسمّون هؤلاء طبقة .

وهذا النوع الثاني هو الذي نريده .

الطبقة عندنا ها هنا هم الرواة الذين اتفقوا في الرواية عن الشيخ كأن يروي مثلاً :
زيد وعمر يرويان مثلاً عن أبي الحسن ، هذان الراويان في هذا المكان يسميان
طبقة ، طبقة زيد وعمر (طبقة) ، طبقة أبي الحسن (طبقة) ، فإذا ، كل جهة
من هذه الجهات تسمى طبقة .

مثلاً لو روى الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أبو هريرة ، ورواه عن أبي
هريرة أبو صالح ، فهنا أبو صالح نسميه طبقة وأبو هريرة نسميه طبقة ثانية ؛ فإن روى
الحديث آخر عن أبي هريرة ؛ مثلاً : إن رواه الأعرج عن أبي هريرة مع أبي صالح ،
أبو صالح والأعرج يكونان طبقة واحدة لأنهما اتفقا في الأخذ عن أبي هريرة .
هذا معنى الطبقة .

فطبقات الإسناد يعني مثلاً عندنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - .
مالك : طبقة .
ونافع : طبقة .
وابن عمر : طبقة .

إذا نظرنا في الإسناد فوجدنا أن ابن عمر روى الحديث معه اثنان من الصحابة ،
ورواه عن الثلاثة عن الصحابة هؤلاء خمسة ، ورواه عن الخمسة ، عشرة من الرواة ،
إذاً ، نقول : الطبقة الأولى التي هي طبقة الصحابة كم راوٍ فيها ؟ فيها ثلاثة .
الطبقة الثانية الذين هم يروون عن الصحابة كم فيها ؟ خمسة .
الطبقة الثالثة كم فيها ؟
عشرة .

هكذا تكون الحسبة عندنا ها هنا .

إذاً ، أقل طبقة عندنا في هذا الإسناد ثلاثة .

الثلاثة هذه هي العبرة ، هي التي ننظر إليها ، لا ننظر إلى الكثرة ، الكثرة ليست مهمة

عندنا ، المهم أن ننظر في أقل طبقة كي نحكم على الحديث أنه غريب أو عزيز أو مشهور ، فإن كانت أقل طبقة من طبقات السند اثنين (أي فيها راويان) أو ثلاثة (أي ثلاثة رواة) فهذا عند الناظم رحمه الله يسمى ماذا ؟ هذا الحديث يسمى عزيزاً .

عند بعض أهل الحديث لا يسمون ما كانت فيه أقل طبقة من طبقات السند ثلاثة ، لا يسمونه عزيزاً ؛ يسمونه مشهوراً .

فيقولون : الغريب ما كان في أقل طبقة من طبقات سنده واحد ، والعزيز ما كان في أقل طبقة من طبقات سنده اثنان ، والمشهور : ما كان في أقل طبقة من طبقات سنده ثلاثة فأكثر ما لم يصل إلى درجة المتواتر (ثلاثة فأكثر ما لم يصل الحديث إلى حد التواتر) .

هذا هو الغريب والعزيز والمشهور .

الغريب : ما كان في أقل طبقة من طبقات سنده راو واحد .

بمعنى أننا إن وجدنا طبقة من طبقات السند ليس فيها إلا راو واحد لم يتابعه أحد على رواية هذا الحديث نسميه غريباً .

إن كان في أقل طبقة من طبقات السند ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ إلى حد التواتر نسميه مشهوراً .

هذا تعريف الغريب والعزيز والمشهور .

بقي عندنا أن نعرف أن المشهور يُطلق على معنيين : على معنى اصطلاحي ومعنى غير اصطلاحي .

المعنى الاصطلاحي هو الذي ذكرنا .

أما المعنى غير الاصطلاحي فيُطلق على ما اشتهر على الألسنة ، مثاله : حديث " أبغض الحلال إلى الله الطلاق " هذا حديث مشهور عند عامة الناس اليوم ومشهور عند الفقهاء ، لكن مشهور بمعنى ماذا ؟

مشهور على ألسنة الفقهاء والعامة ، وليس معناه أن أقل طبقة في طبقاته ثلاثة رواة ، لا ، معناه أنه مشهور عند الفقهاء وعند عامة الناس .

فالمشهور إذاً عند أهل الحديث يطلق على هذين المعنيين .

ثم قال الناظم رحمه الله :

مُعْنَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ... وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ .

الناظم رحمه الله يريد أن يُعرِّف في هذا البيت الحديث

المُعْنَنُ ، والحديث المبهم ، فما هو نوع المعنعن ؟ وما هو نوع المبهم ؟

المعنعن : هو الحديث الذي يرويه أحد رواته أو أكثر من واحد عمن فوقه بصيغة

(عن) .

لو نظرت إلى إسناده من الأسانيد ورأيت واحداً من الرواة قال فيه : عن فلان فهذا

الإسناد يسمى إسناداً معنعناً ، أي فيه عنعنات (فيه راوٍ من الرواة قال : عن فلان)

و (عن) هذه صيغة من صيغ التحديث .

صيغ التحديث منها : حدثنا ، سمعت ، أخبرنا .

يقول الإمام البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف ، أخبرنا مالك عن نافع عن ابن

عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

هناك صيغة تحديث : حدثنا .

صيغة تحديث : سمعت .

صيغة تحديث : أخبرنا .

صيغة تحديث : أنبأنا .

ويوجد صيغة تحديث اسمها : عن .

فلماذا أفرد علماء الحديث هذه الصيغة بالذات بالكلام ؟

لأن صيغة : حدثنا وسمعت وأخبرنا وأنبأنا كلها صيغ سماع صريحة ما تحتاج إلى وقفة

، عندما يقول لك شخص : حدثني فلان ؛ ما عندك إشكال ولا شك أن هذا

الشخص قد سمع الحديث مباشرة من شيخه .

وأما (عن) ففي أصل وضعها اللغوي لم توضع كصيغة سماع أو تحديث صريحة ، فإن قلت : فلان عن فلان أي : أخذ الحديث عنه ، لكن هل يلزم من ذلك السماع ؟

اصطلاحاً : هو محمول على السماع ، اصطلاحاً وليس بالوضع اللغوي ، لكن اصطلاحاً لفظة (عن) محمولة عند أهل الحديث على السماع عند جمهور أهل الحديث ، وهناك خلاف ولكنه خلاف شاذ .

لكن متى تحمل على السماع ؟ هكذا مطلقاً لا ، هناك شروط ، ما هي هذه الشروط ؟

عندنا ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون الراوي عدلاً من الناحية الدينية ، ومن ناحية الحفاظ حتى نحمل كلمة (عن) منه على السماع ، ينبغي أن يكون الراوي عدلاً ؛ كي لا يكون قد كذب في التحديث ، ويكون حافظاً كي لا يكون قد أخطأ إذا كان سيء الحفاظ ربما يخطئ.

الشرط الثاني : ثبوت لقاء الراوي لشيخه ؛ لأنك ممكن أن تجد راوياً يحدث عن يديه بصيغة عن وهو لم يلقه ، يقول : عن فلان وهو حقيقة لم يسمع منه ولم يلقه أصلاً فهذا تجده في الأسانيد .

إذا ؛ لا بد أن يثبت عندك أن هذا الراوي الذي قال عن شيخه ؛ أنه لقيه ، ولو ثبت عندك في حديث واحد قال حدثنا أو سمعت في حديث واحد ، خلاص يثبت عندك أنه قد لقي شيخه وأخذ عنه فتطمئن بعد ذلك لبقية الأحاديث .

هل يجب أن يثبت عندك اللقاء ؟ يعني لا بد أن تكون قد وقفت على تحديث أو سماع من هذا الراوي عن شيخه أم يكفي فقط بأن يكون قد عاصره ومن الممكن أن يلقاه ؟

ها هنا حصل خلاف بين أهل العلم سنتوسع في ذكره في الباعث إن شاء الله تعالى ، ولكنني أفهمكم الموضوع بشكل عام .

ثبوت اللقاء كما ذكرنا لكم يجب أن يثبت عندك أن هذا الراوي قد التقى بشيخه وهذا كيف يثبت عندك ؟ بأن تجده في أحد الأسانيد يقول : حدثنا فلان ، أو سمعت فلان ، هذا يثبت لنا أنه قد لقي شيخه لأنه هو ليس كذاباً ، هو عدل وهو حافظ ، إذا قال : حدثنا أو سمعت إذاً ، فقد ثبت عندنا أنه لقيه .

أو أن تجد حديثه عن شيخه في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم .
في صحيح البخاري : البخاري اشترط أن لا يضع في صحيحه حديثاً إلا بهذه الصفة ، أن يكون قد ثبت عنده أن هذا الراوي قد لقي شيخه حتى يضع حديثه في كتابه .
مسلم شرطه أخف من شرط البخاري ، ما هو ؟

مسلم يشترط أن يثبت عنده أن هذا الشيخ قد عاش في نفس العصر مع شيخه الذي يروي عنه بصيغة (عن) ، وإمكانية اللقاء بينهما ممكنة كأن يعيشا مثلاً في بلاد واحدة ، يكون هذا مثلاً بصرياً وشيخه بصري ، إذا ثبت عندنا أنهما عاشا في عصر واحد وأنهما عاشا في بلاد واحدة فالغالب على الظن أنه قد سمع منه ، هذا شرط مسلم . البخاري لا يكتفي بهذا ، لا بد أن يثبت عنده أنه لقيه .

هذا هو الفرق بين شرط البخاري وشرط مسلم في السماع .
الشرط الثالث كي نحمل (عن) على السماع : أن لا يكون الراوي مدلساً .
الراوي المدلس : هو الذي ثبت له السماع من شيخه لكنه يروي عنه أحاديث بصيغة العنعنة وهو لم يسمعها منه أصلاً .

هو في الأصل سمع منه أحاديث لكن حديث أو حديثين سمعهما من شخص آخر ولم يسمعهما من شيخه مباشرة ، فحذف الشيخ الآخر وروى هذا الحديث عن شيخه بصيغة (عن) أوهم الناس هكذا بأنه أخذه عن شيخه مباشرة ، فالذي يطلع على الإسناد يقول : فلان قد سمع من شيخه وثبت عندنا أنه سمع من شيخه فإذاً هذا

الإسناد يُحمل على السماع .

لكن عندما يثبت أنه مدلس وأنه يفعل هذا الأمر وأنه يحدث عن شيخه بصيغة (عن) بأحاديث لم يسمعها منه ، مع أنه شيخه وسمع منه في الأصل ولكنه يحدث عنه بأحاديث لم يسمعها منه ؛ عندما يثبت عنه مثل هذا لا نقبل منه أن يقول لنا في الحديث (عن) ، فمتى نقبله ؟

نقبله إذا قال : حدثنا أو سمعت ؛ لأنه ليس كذاباً ولكنه مدلس ، إذا قال : حدثنا أو سمعت أو أخبرنا أو أنبأنا صيغة صريحة لا تحتمل ، إذا حدث بصيغة صريحة قبلنا خبره وإذا لم يحدث بصيغة صريحة لم نقبل عنعنته ، هذا الشرط الثالث .
إذاً ، انتهى عندنا هنا أن صيغة (عن) من الرواة مقبولة بثلاثة شروط :
الأول : أن يكون الراوي ثقة .

الشرط الثاني : أن يكون قد ثبت عندنا أنه التقى بشيخه .
الشرط الثالث : أن لا يكون الراوي مدلساً أي يروي عن شيخه ما لم يسمعه منه من الأحاديث بصيغة (عن) .

فإذا توفرت هذه الشروط الثلاثة حكمنا على صيغة (عن) بأنها صيغة مقبولة ويُقبل الحديث التي وردت فيه .
هذا معنى العنونة .

فالناظم رحمه الله قال : مُعَنَّ كَعَن سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
فذكر المعنعن وذكر مثلاً له (ذكره بالمثال) .

ثم قال : وَمَبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ .

المبهم : عرّفه الناظم بقوله : ما فيه راوٍ لم يُسم ، يعني أي إسناد فيه راوٍ لم يسم ؛ فهذا الإسناد يسمى إسناداً مبهماً ، كيف لا يسمى ؟
كأن يقول الراوي حدثني شيخ .

من هذا الشيخ ؟

لا نعرفه ، لم يسم ، لم يقل بكر ولا علي ولا زيد ولا ... إلى آخره ، قال حدثني شيخ : هذا لفظ المبهم ليس فيه بيان ، أو حدثني رجل أو حدثني امرأة ، فكل هذه ألفاظ مبهمة لم يسم الراوي ، أو حدثني الثقة : هذا أيضاً لفظ مبهم ، لكن عندما يقول : حدثني الثقة هذا ننظر إلى حاله هل نقبل توثيقه أم لا ؟

المهم هنا أن الإسناد إذا كان فيه راوٍ مبهم يسمى إسناداً مبهماً .

طيب من حيث القبول والرد : نقول : نجمع طرق الحديث فإن استطعنا أن نقف على اسم هذا الراوي وعرفناه ، عندئذ نحكم عليه بما يستحق ؛ إن عرفنا أنه ثقة وأنه مقبول الحديث ، صححنا حديثه ، وإن عرفناه بالضعف وأنه ضعيف ولا يُقبل رددنا حديثه ، وإذا لم نعرفه عندئذ نرد حديثه لأننا لا ندري ما حاله لعله يكون ضعيفاً أو متروكاً أو كذاباً أو يكون ثقة لا ندري ؛ فلذلك نرد حديثه من باب التوقف فيه .

فالإسناد الذي فيه راوٍ مبهم لا يقبل .

والإبهام يكون في السند ويكون في المتن .

كيف يكون في المتن ؟

كأن يقول الصحابي : جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال كذا وكذا ، أو جاءت امرأة وأخذت بيد النبي - صلى الله عليه وسلم - وقالت له كذا وكذا . رجل وامرأة مبهمان ، من هما ؟ لا نعرفهما ؛ لكن الإبهام في المتن لا يؤثر في صحة الحديث ، إذا كان الإسناد عندنا صحيحاً ، فإذا ، إبهام هذا الرجل الذي جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يضرنا من ناحية الصحة أو الضعف ، فلا يقال فيه بأنه مردود أو مقبول ؛ لأن فيه راوياً مبهماً في متنه ، لا ، الإبهام يضر إذا كان في الإسناد .

هذا فيما يتعلق بالمعنع والمبهم .

نسيت أن أنبه على شيء بالنسبة للغريب والعزيز والمشهور .

بالنسبة للغريب والعزيز والمشهور من ناحية القبول والرد ؛ وُصف الحديث بأنه غريب أو مشهور أو عزيز لا يؤثر فيه من ناحية القبول والرد ؛ إنما نعرف فقط كم من الرواة روى لنا هذا الحديث .

عندما أقول لك هذا حديث غريب تعرف أن أقل طبقة فيه فيها راوٍ واحد ، إذا قلت لك : عزيز ؛ تعرف أن أقل طبقة فيه فيها راويان ، إذا قلت لك بأنه مشهور ؛ تعرف أن أقل طبقة فيه فيها ثلاثة رواة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر ، وربما يكون الغريب صحيحاً ، وربما يكون ضعيفاً .

وربما كذلك العزيز والمشهور يكونان صحيحين ، وربما يكونان ضعيفين .

الأمر يرجع إلى النظر في الأسانيد ، أما مجرد الوصف بالغرابة أو بالغة أو بالشهرة لا يؤثر من ناحية القبول والرد. وإن كان أهل الحديث يقولون : إن غالب الغرائب أو كثيراً منها يغلب عليه الضعف ؛ لكن لا يعني ذلك أن كل غريب يعتبر ضعيفاً ؛ خير شاهد على ذلك حديث " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " هو حديث غريب تفرد به عمر بن الخطاب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وتفرد به عن عمر علقمة بن وقاص الليثي ، وتفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي فهو غريب وثلاث طبقات فيه فيها راوٍ واحد واحد واحد ويحيى بن سعيد كذلك تفرد به ثم بعد ذلك اشتهر هذا الحديث عن يحيى بن سعيد .

هذا خلاصة ما سنذكره في هذا اليوم نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لما يحب ويرضى .

الأسئلة على هذا الدرس :

السؤال الأول : متى يصل الحديث إلى حد التواتر ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً .

الجواب : الراجح من كلام أهل العلم في هذا الأمر أنه ليس له عدد معين (أن الحديث المتواتر ليس له عدد معين) لكن إذا رواه جمع (من الرواة) يستحيل في هؤلاء الجمع أن يتفقوا على الكذب أو وُصف هؤلاء الرواة بأوصاف أو احتفت به

قرائن تقويه وتدعمه مع الكثرة ، عندئذ يكون الحديث متواتراً ، يعني إن الحكم على الحديث بالتواتر سيختلف من عالم لآخر على حسب ما ينقدح في نفسه وعلى حسب ما تحتفّ به من القرائن التي تكون مقنعة للمحدّث .

السؤال الثاني : ما الفرق بين (حدثنا) و (أخبرنا) عند المحدّثين ؟

الجواب : (حدثنا) و (أخبرنا) عند كثير من المحدّثين لا فرق بينهما ، وأنهما صيغتان للتحديث وهناك من فرق بينهما بأن جعل (حدثنا) للسمع من الشيخ ، و (أخبرنا) للقراءة على الشيخ ، لكن الكثير من أهل الحديث لا يفرقون بينهما بتاتاً .

السؤال الثالث : بارك الله فيكم هل تعدّ طبقات الحديث في طريق واحد أو باجتماع الطرق للحديث الواحد ؟

الجواب : إذا جمعت طرق الحديث بالكامل ونظرت فيها ، عندئذ تحكم عليه بالغرابة أو بالعزة أو بالشهرة ، وليس فقط بالنظر إلى طريق واحد .

السؤال الرابع : ما هي أهم الكتب التي أفردت المتواتر بالذكر ؟

الجواب : هناك كتاب للسيوطي اسمه (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) .

السؤال الخامس : ما هو الفرق بين الحديث الغريب وحديث الآحاد ؟

الجواب : الحديث الغريب من أحاديث الآحاد ، قلنا حديث الآحاد هو الغريب والعزيز والمشهور ، فحديث الآحاد أعمّ من الحديث الغريب والحديث الغريب يدخل في أحاديث الآحاد ، أي : حديث الآحاد ينقسم إلى غريب وعزيز ومشهور .

السؤال السادس : هل العزيز شرط للحديث الصحيح ؟

الجواب : لا أبداً ليس بشرط ، الحديث الصحيح ممكن أن يكون غريباً ، وممكن أن يكون عزيزاً ، وممكن أن يكون مشهوراً ، وممكن أن يكون متواتراً ، فليس من شرط الصحيح أن يكون عزيزاً والذي اشترط هذا مخطئ ، ومن ادعى أن البخاري

أم مسلماً اشترطاً ذلك ، فهو مخطئ خطأ واضحاً وبيناً ؛ وأكبر دليل على هذا الخطأ حديث " إنما الأعمال بالنيات " . وهو أول حديث ذكره البخاري رحمه الله .

السؤال السابع : هل هناك كتب ذكرت طبقات الرواة ؟

الجواب : بالطبع هناك (طبقات الثقات) لابن حبان وهناك (الطبقات الكبير) لابن سعد رحمه الله وهو أفضل كتب الطبقات ، إلا أنه شانه بكثرة روايته عن الواقدي ، لكن الكتاب بالجملة مفيد ونافع .

السؤال الثامن : يقول : شيخنا بارك الله فيكم ما هي أنواع المبهم ؟ وما هو حكمه ؟

الجواب : ذكرنا أن المبهم منه ما هو مبهم في الإسناد ومنه ما هو مبهم في المتن ، هذه أنواعه ، مبهم في السند ومبهم في المتن .

وقلنا إن الإبهام إذا كان في السند ولم نعرف الشخص المبهم فيكون الحديث ضعيفاً ، أما إذا بحثنا ووجدنا له طرق ثانية بينت لنا من هذا المبهم ؟ فنحكم عليه بحسب حاله بعد أن نعرفه .

وأما الإبهام في المتن فلا يؤثر في الحديث من ناحية الصحة والضعف .

السؤال الثامن : إذا وجدنا سنيين فيهما راويان مجهولان هل يمكننا تقوية أحدهما بالآخر ؟

الجواب : نعم إذا كانت الجهالة جهالة حال وليست جهالة عين ، هناك فرق بين مجهول الحال ومجهول العين ، إذا كانت الجهالة جهالة حال عرفنا عين الراويين ، وكانت جهالتهما جهالة حال فنعم يتقوى أحد الإسنادين بالآخر ويصبح الحديث حسناً لغيره . نعم .

جزاكم الله خيراً وبارك فيكم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الخامس)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ؛ سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد ؛ فهذا الدرس الخامس من دروس شرح البيقونية

قال الناظم رحمه الله :

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا... وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا .

الناظم رحمه الله أراد أن يُعرِّف في هذا البيت العالي والنازل .

العلو في السند هو قلة الوسائط فيه ، قلة الوسائط في السند إذا توفرت سمي الإسناد
إسناداً عالياً ، ومعنى قلة الوسائط : أي قلة الرجال .

بطريقة أوضح ، لو نظرنا في أسانيد الإمام البخاري رحمه الله لوجدناها في الغالب
تدور ما بين خمسة إلى ستة رواة ما بين البخاري والنبي - صلى الله عليه وسلم - بمعنى
أننا لو عددنا الرواة الذين بين البخاري والنبي - صلى الله عليه وسلم - لوجدناهم خمسة
أو ستة ، فإذا وجدنا للبخاري إسناداً للبخاري ، بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم -
- فيه ثلاثة رواة فقط ؛ يكون هذا الإسناد إسناداً عالياً ؛ كأن يقول البخاري رحمه
الله : حدثنا مكي بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : سمعت النبي
- صلى الله عليه وسلم - يقول : " من يقل علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار " .

فلنعد الآن الرجال الذين بين البخاري وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - :

قال البخاري : حدثنا المكي بن إبراهيم (هذا واحد) .

قال : حدثنا يزيد بن أبي عبيد (هذان اثنان) .

عن سلمة - وهو ابن الأَكوع - (هذا ثلاثة) .

قال : سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - .

إذاً الرواة الذين بين البخاري وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة .

هذا الإسناد بالنسبة لأسانيد البخاري يُعتبر إسناداً عالياً ، هذا الإسناد علا فيه البخاري رحمه الله بحيث إنه كان بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة رواة فقط ، وإذا نظرنا في أسانيد البخاري وجدنا للبخاري أسانيد سُباعية (أي أن بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - سبعة رواة) فهذا الإسناد بالنسبة لأسانيد البخاري يعتبر إسناداً نازلاً (أي نزل فيه البخاري) لأن عدد الرواة في الإسناد قد كثر ، هذا معنى الإسناد العالي والإسناد النازل .

والمقارنة بين الإسنادين إما أن تكون بالنسبة لبقية أسانيد الراوي أو بالنسبة لأسانيد أهل عصره ؛ بمعنى أن البخاري رحمه الله في عصره كانت أعلى الأسانيد ، الأسانيد الثلاثية ، في عهد الإمام مالك كانت أعلى الأسانيد ، الأسانيد الثنائية (بمعنى أنه لا يكون بين مالك وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا رجلان) ، في عهد الحافظ ابن حجر كانت أعلى الأسانيد ، الأسانيد العشرية أي أنه يكون بين الحافظ ابن حجر وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - عشرة رواة .

ويختلف العلو من عصر إلى عصر ، ومن طبقة إلى طبقة أخرى .

أو المقارنة تكون بالنسبة لأحاديث نفس الراوي .

أو تكون المقارنة بين إسنادين لنفس الحديث ، بمعنى أن يُخَرَّج الراوي الحديث من طريقين (بإسنادين) ، إسناد يكون بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه مثلاً أربعة رواة ، وإسناد آخر يكون فيه بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - خمسة رواة ، فالأول يكون عالياً بالنسبة للثاني ، والثاني يكون نازلاً بالنسبة للأول .

نأخذ مثلاً من صحيح البخاري : أخرج البخاري رحمه الله حديث أنس بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي قال فيه : " ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان " نظرنا في هذا الحديث فوجدنا البخاري يرويه من طريقين (حديث أنس هذا يرويه بإسنادين) الإسناد الأول :

قال البخاري : حدثنا محمد بن المثنى (هذا واحد) .

قال حدثنا عبد الوهاب الثقفي (هذان اثنان) .

قال : حدثنا أيوب (هذا ثالث) .

عن أبي قلابة (أربعة) .

عن أنس بن مالك (خمسة) .

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، كم عندنا راوٍ هنا ؟ خمس رواة في هذا الحديث . ورواه بإسناد آخر عن أنس فقال البخاري رحمه الله :

حدثنا سليمان بن حرب (واحد) .

قال : حدثنا شعبة (اثنان) .

عن قتادة (ثلاثة) .

عن أنس بن مالك (أربعة) .

إذاً ، الإسناد الأول كم راوٍ فيه ؟ خمسة .

الإسناد الثاني كم راوٍ فيه ؟ أربعة >

والحديث واحد ، حديث أنس بن مالك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان " .

فالإسناد الذي فيه أربعة رواة فقط بين البخاري والنبي - صلى الله عليه وسلم - يسمى إسناداً عالياً ، أي بالنسبة للإسناد الثاني .

والإسناد الذي فيه خمسة رواة يسمى إسناداً نازلاً أي بالنسبة للإسناد الأول .

هذا معنى الإسناد العالي والإسناد النازل عند علماء الحديث ، والنظر هنا بالنسبة للعلو

والنزول ، النظر فيه بالنسبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - يعني هل علا البخاري أو نزل بوصوله إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

ويُطلق العلو والنزول أيضاً بالنسبة لإمام حافظ من الأئمة ، بمعنى أن البخاري رحمه الله - مثلاً - يخرج حديثاً عن الإمام مالك رحمه الله ، فإذا وصل البخاري إلى مالك برجل واحد يعتبر هذا الإسناد بالنسبة له إسناداً عالياً ، البخاري لم يدرك مالك سمع منه بواسطة ، ونقلت له الأحاديث عن مالك بواسطة ، بواسطة كم واحد ؟ إذا كانت الوساطة بين البخاري ومالك واحداً فقط ؛ فهذا يسمى إسناداً عالياً بالنسبة للبخاري في روايته عن مالك . وإذا كانت الوساطة راويين فهذا يسمى إسناداً نازلاً بالنسبة لرواية البخاري عن مالك .

أعطيكُم مثلاً واقعا ؛ قال البخاري رحمه الله : حدثنا إسماعيل قال : حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الفأرة سقطت في سمن . إلى آخر الحديث .

انظر الآن إلى هذا الحديث ، كم بين البخاري ومالك ؟

واحد الذي هو إسماعيل ، قال البخاري : حدثنا إسماعيل قال : حدثني مالك ، إذاً بينه وبين مالك راوٍ واحد فقط فهذا بالنسبة للبخاري قد علا فيه إلى مالك ، ولو نظرنا في الحديث نفسه وجدناه أخرجه من طريق أخرى عن مالك فقال فيه : حدثنا علي بن المديني قال حدثنا معن قال حدثنا مالك به .

كم بين البخاري ومالك هنا ؟ راويان ، فهنا قد نزل البخاري فيه بالنظر إلى الإمام مالك رحمه الله ، أصبح هناك مسافة طويلة شيئاً ما عن المسافة الأولى التي بين البخاري ومالك .

إذاً ؛ الإسناد يكون عالياً بالنسبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ويكون عالياً أيضاً بالنسبة إلى إمام من الأئمة ، بالنظر إلى إمام من الأئمة أو إلى النبي - صلى الله عليه

وسلم - .

هذا معنى العلو والنزول عند علماء الحديث .

ما فائدة الإسناد العالي أو الإسناد النازل ؟ وهل يترتب على ذلك صحة أو ضعف ؟
بالنسبة للصحة أو الضعف لا يترتب عليه صحة ولا ضعف .

الإسناد العالي من الممكن أن يكون صحيحاً ومن الممكن أن يكون ضعيفاً ، والإسناد
النازل كذلك من الممكن أن يكون صحيحاً ومن الممكن أن يكون ضعيفاً إذا ما
الفائدة ؟

قالوا : الفائدة أن قلة الرجال تقلل من نسبة الخطأ والزلل ، لا شك عندما ينقل لك
الخبر ثلاثة أو أربعة ، تكون احتمالية الخطأ من ثلاثة ليست كاحتمالية الخطأ من
أربعة إذ كل راوٍ يزيد تزيد نسبة إمكانية وجود الخطأ في الحديث لذلك قالوا كلما قلَّ
عدد الرواة كلما كان الإسناد احتمالية الخطأ فيه أقل ، هذه هي الفائدة المرجوة من
علو الإسناد .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ.... قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِّنَ .
يريد الناظم رحمه الله هنا أن يُعرِّف الموقوف .

والموقوف : هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل . تقدم معنا في دروس
ماضية أن المرفوع هو ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو
تقرير أو صفة .

والمقطوع : هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل . طيب فما أضيف إلى الصحابي
من قول أو فعل يسمى موقوفاً ، فالموقوف هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو
فعل ، لذلك قال الناظم :

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ..... قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِّنَ .

الصحابي من هو ؟ هو من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به ومات على ذلك

من لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به : أي عندما لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - كان مؤمناً بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ومات على الإيمان حتى وإن تخلل ذلك ردة ؛ لكن بما أنه مات على الإيمان فهذا يسمى صحابياً ، هذا هو الصحابي .
وقوله (أي قول الناظم) : زَكَن ، زَكَن بمعنى عُلِمَ وفُهِم وهذه أتى بها لتكميل البيت فقط .

فإذا ؛ أصبح عندنا هنا : المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع .
ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - يسمى مرفوعاً .
وما أضيف إلى الصحابي يسمى موقوفاً .
وما أضيف إلى التابعي يسمى مقطوعاً .
ثم قال رحمه الله :

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأَوْ فَقَطْ .
الآن يريد رحمه الله أن يعرف المرسل والغريب .

نوع المرسل هذا مهم ، وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف ، فالمرسل ضعيف ، قال الإمام مسلم رحمه الله: والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة .
فما هو المرسل ؟

يقول الناظم رحمه الله : وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ . هكذا عرفه رحمه الله .
عندنا إسناد قال فيه مثلاً الإمام البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، نمثل كثيراً بهذا المثال كي يُحفظ وتصبح عندكم معرفة رجاله سهلة ، مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، الصحابي هنا ابن عمر ، لماذا كان صحابياً ؟ لأنه لقي النبي - صلى الله عليه وسلم - .

التابعي عندنا هنا هو نافع ، لماذا كان تابعياً ولم يكن صحابياً مثلاً ؟ لأن نافعاً لم يدرك

النبي - صلى الله عليه وسلم - كي يسمى صحابياً أدرك من ؟ أدرك الصحابة ، فنافع هنا يروي عن ابن عمر الصحابي فهو لقي ابن عمر فلذلك سميناه تابعياً .

قال الآن الناظم : وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ ، فعرف الناظم رحمه الله المرسل بأنه ما سقط منه الصحابي ، فلو أتينا نحن الآن مع بعضنا وأسقطنا الآن ابن عمر من الإسناد ماذا تصبح صورة الإسناد ؟ مالك عن نافع عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، نافع لم يدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - هل عرفنا الواسطة أم لم نعرفها ؟ عرفناها صحابي ، طيب هل يصبح الآن الإسناد ضعيفاً أم صحيحاً ؟ يصبح الإسناد صحيحاً لماذا ؟ لأننا عرفنا الواسطة هو صحابي والصحابة كلهم ثقات عدول سواء عرفنا أنه ابن عمر أو غيره من الصحابة ، الصحابة كلهم ثقات عدول ، فسقوط الصحابي من الإسناد لا يؤثر في صحة الحديث فيبقى الحديث صحيحاً .

فإذا قلنا بأن المرسل هو ما سقط منه الصحابي وقلنا بعد ذلك بأن المرسل من قسم الضعيف فقد تناقضنا !

هذا خطأ إذاً ماذا ؟ إذاً إما أن نقول بأن المرسل ما سقط منه الصحابي وهو صحيح (وهو من قسم الصحيح) .

أو أن نقول : المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو من قسم الضعيف .

إذاً التعريف الثاني هو التعريف الصحيح للمرسل ؛ لأن المرسل كما علمنا من قول مسلم رحمه الله أنه ليس بحجة ، إذاً تعريف الناظم يكون خطأ فما هو التعريف الصحيح ؟

التعريف الصحيح للمرسل هو ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، طيب نقول : ألا يحتمل عندنا هنا أن يكون الساقط هو الصحابي ؟ نقول نعم الاحتمال وارد ، واحتمال أن يكون صحابياً وتابعياً ثانياً أيضاً وارد واحتمال أن يكون صحابياً واثنين من التابعين كذلك وارد ، واحتمال أن يكون صحابياً وثلاثة من

التابعين كذلك وارد إلى أن تصل إلى سبعة ، فأكثر ما وُجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض سبعة ، فمن الممكن إذاً أن يكون الساقط صحابياً ، أو صحابياً وتابعياً ، أو صحابياً وتابعياً ، أو صحابياً وثلاثة من التابعين .

فنحن لا نعلم من الذي سقط حتى نحكم على هذا الإسناد بالصحة أو بالضعف ، فلذلك المرسل عندنا هو ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - عدد الذين سقطوا بين التابعي وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - مجهول عندنا لا ندري من هم ، إذا علمنا أن الساقط صحابي فقط يكون هذا الحديث عندنا صحيح ، فإذا علمنا أنه صحابي وتابعي نحتاج أن نعرف ما حال هذا التابعي ؟ الصحابة كلهم ثقات عدول لكن التابعي هذا من هو ؟ وما حاله ؟ هل هو صادق ؟ هل هو كاذب ؟ هل هو سيء الحفظ ؟ هل هو حافظ كل هذه التساؤلات ستطرح ، لذلك نقول المرسل من قسم الضعيف ، وربما يكون صحابياً وتابعياً كذلك نحتاج إلى أن نعرف التابعي الأول ما حاله من ناحية العدالة ؟ ما حاله من ناحية الحفظ ؟ كذلك التابعي الثاني ما حاله من ناحية العدالة ؟ ما حاله من ناحية الحفظ ؟

المهم في النهاية أن الصحيح في تعريف الحديث المرسل ، أنه ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو من قسم الضعيف ، هذا هو تعريف الحديث المرسل .

المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لماذا كان ضعيفاً ؟ لأننا لا ندري من الذي سقط بين هذا التابعي والنبي - صلى الله عليه وسلم - ، ربما يكون صحابياً وربما يكون صحابياً وتابعياً وربما يكون صحابياً وثلاثة من التابعين أو صحابي وتابعي .. إلى آخره الاحتمالات كثيرة لذلك يكون هذا الحديث (المرسل) يكون حديثاً ضعيفاً .

ثم قال :

وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ . عَرَّفْنَا الْغَرِيبَ مَعَ قَسِيمِيهِ (المشهور والعزيز) في الدروس المتقدمة .

قلنا الحديث إذا تفرد به راو واحد أو كانت أقل طبقة من طبقاته فيها راو واحد فقط هذا يسمى حديثاً غريباً .

إذا كان فيه راويان يسمى حديثاً عزيزاً ، إذا كان فيه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر يسمى حديثاً مشهوراً .

فالغريب قسيم للعزيز والمشهور .

الحديث عندنا إما متواتر أو آحاد ، والآحاد ثلاثة أقسام : مشهور وعزيز وغريب . أما من حيث الصحة والضعف فمن الممكن أن يكون كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة صحيحاً ومن الممكن أن يكون ضعيفاً .

الغريب من الممكن أن يكون غريباً صحيحاً ومن الممكن أن يكون غريباً ضعيفاً . العزيز كذلك ، المشهور كذلك .

من الغرائب الصحيحة حديث " إنما الأعمال بالنيات " فإذا نظرنا إلى هذا الحديث مثلاً ننظر في طبقة الصحابة كم صحابي رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ سنجد أن راويه من الصحابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - واحد ، كم رواه من التابعين أو من الطبقة التي بعد طبقة الصحابي ، كم رواه عن الصحابي ؟ واحد ، يعني رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقط من الصحابة عمر بن الخطاب (أي بإسناد صحيح) ، طيب كم واحد رواه عن عمر بن الخطاب ؟ بحثنا فلم نجد إلا علقمة بن وقاص الليثي وهو تابعي ، يرويه عن عمر بن الخطاب ، هذه الطبقة الثانية .

الطبقة الأولى طبقة الصحابة (طبقة عمر بن الخطاب) ، طبعاً هنا في الأسانيد ليس شرطاً أن نقول الطبقة الأولى يجب أن يكون فيها صحابي والثانية يكون فيها تابعي !

لا ، ممكن أن تكون الطبقة الأولى والثانية رواية صحابي عن صحابي أو تكون الثانية

والثالثة والرابعة رواية تابعي عن تابعي عن تابعي ، فالمهم عندنا النظر في الشيخ والتلميذ ، الآن كم رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ واحد ، هو من ؟ عمر بن الخطاب ، كم رواه عن عمر بن الخطاب ؟ واحد ، الذي هو علقمة بن وقاص الليثي ، كم رواه عن علقمة بن وقاص الليثي ؟ واحد الذي هو محمد بن إبراهيم التيمي ، كم رواه عن محمد بن إبراهيم التيمي ؟ واحد الذي هو يحيى بن سعيد الأنصاري .
ويحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إبراهيم التيمي وعلقمة بن وقاص الليثي هؤلاء ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض ، انظر : إذاً ، ممكن صحابي يروي عن صحابي وتابعي يروي عن تابعي ، وتابع تابعي يروي عن تابع تابعي ، هنا عندنا في الغرابة والعزة والشهرة نعني بالطبقة هي النظر إلى الشيخ والتلميذ ، الشيخ يعتبر طبقة والتلميذ يعتبر طبقة وأنت نازل وهكذا ، فالآن عندنا طبقة عمر بن الخطاب وعلقمة بن وقاص الليثي ومحمد بن إبراهيم التيمي ويحيى بن سعيد الأنصاري ، كل واحدة فيها راوٍ راوٍ راوٍ ونحن شرطنا كي يكون الحديث قريباً أن يكون ولو في طبقة واحدة فيها واحد ، بعد هذا ليس مهماً ، فكيف إذا توفر عندنا أكثر من طبقة فيها راوٍ واحد؟!

لا شك أنه حديث غريب .

وهذا الحديث أي حديث إنما الأعمال بالنيات من قسم الغريب ثم اشتهر بعد ذلك هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري .

إن وجدنا راوياً ثانياً يرويهِ مثلاً عن عمر بن الخطاب ، ورواه آخر مع عمر بن الخطاب من الصحابة يعني رواه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - اثنان (عمر بن الخطاب مثلاً وأنس بن مالك) ثم رواه عن عمر بن الخطاب أكثر من واحد ، ورواه عن أنس أكثر من واحد ، تكون الطبقة الأولى هنا عندنا (التي هي طبقة عمر بن الخطاب وأنس بن مالك) كم فيها ؟ فيها اثنان ، هذا بماذا يوصف الحديث ؟ وبحسنا في بقية الطبقات فلم نجد طبقة أخرى فيها أقل من اثنين فهذا يوصف بالعزة

يسمى عزيزاً وهكذا .

هذا بالنسبة للغرابة .

ثم قال الناظم رحمه الله :

وكلُّ ما لم يتَّصل بِحَالٍ... إسناده مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ .

الناظم هنا يريد أن يعرف المنقطع ، المنقطع نوع من أنواع الضعيف ، وهنا نذكر أربعة أنواع كلها من الضعيف وبينها اشتراك في الانقطاع (انقطاع السند) هذه الأنواع الأربعة كلها انقطاع ظاهر في السند : المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل ، هذه الأربعة.

هذه الأربعة كلها انقطاعات في السند ، المرسل تقدم وهو ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

المعلق : ما حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحد فأكثر .

فلنقل إن الإسناد يبدأ من عند الإمام البخاري رحمه الله فإذا حُذِفَ الإمام البخاري رحمه الله شيخه ولم يذكره وذكر شيخ شيخه فما فوق ، هذا يسمى معلقاً ، علّقه تعليقاً ولم يصله ، هذا يسمى معلقاً كأن يقول الإمام البخاري مثلاً : قال مالك أخبرني زيد بن أسلم ثم يذكر الخبر ، نحن علمنا من خلال درسنا الماضي أن البخاري لم يدرك الإمام مالك ، البخاري بينه وبين مالك أقل شيء واحد ، إذاً نقول هذا الإسناد إسناد معلق وليس متصلاً ، البخاري لم يسمع من مالك إذاً ، هناك واسطة قد حذفت .

فإذا حذف البخاري شيخه أو أكثر (ممكن يحذف شيخه وشيخ شيخه) ويروي مثلاً عن نافع مباشرة يقول البخاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كذا وكذا .

بل ربما يحذف الإسناد بالكامل ، يقول : عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال كذا وكذا ، كل هذا يعتبر من قبيل المعلق ، بما أن شيخ المؤلف قد سقط فهو معلق سواء

سقط أكثر من شيخه أم لم يسقط ، كله يسمى معلقاً ، هذا بالنسبة للمعلق ، ذكرناه استطراداً .

النوع الثالث : المنقطع .

المنقطع : هو ما سقط منه واحد أو أكثر بشرط عدم التوالي ، ماذا يعني واحد أو أكثر ؟ يعني عندنا إسناد قال البخاري حدثنا علي بن المديني عن معن عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، لو سقط من الإسناد مثلاً : مالك وكانت الرواية : معن عن نافع عن ابن عمر ، هذا يسمى منقطعاً ليش ؟ لأنه سقط منه واحد . طيب لو سقط منه اثنان ؟ لكن ليس على التوالي ، يعني ليس واحد وراء الآخر يعني ما نقول مثلاً : سقط مالك ونافع بعده مباشرة ، لا ، مثلاً نقول : البخاري روى عن علي بن المديني ثم سقط من روايته معن ثم ذكر مالكا ثم سقط نافع ثم ذكر ابن عمر ، فهنا السَّقط كم واحد ؟ اثنان ، لكن ليسوا وراء بعضهم ، واحد ثم أثبت واحد ثم أسقط الذي بعده ، هذا يسمى منقطعاً في موضعين من السند وليس في موضع واحد لكن الموضعين متفرقان (كل واحد في جهة) طيب إذا كان السقط راويان فأكثر ولكن ممتابعان ماذا يسمى هذا ؟ يسمى معضلاً ، إذا كان السقط متتابعاً يعني أن نقول مثلاً : البخاري روى عن علي بن المديني : أسقط معن وأسقط مالك ثم ذكر نافع .

سقط اثنان وراء بعضهما (معن ومالك) ؛ فهذا يسمى معضلاً . إذا ،

المعضل : هو ما سقط منه راويان أو أكثر بشرط التوالي . أي بشرط أن يسقط الأول وراءه الثاني مباشرة .

أما إن سقط الأول وأثبت الثاني ثم سقط الثالث فهذا يسمى منقطعاً ، هذا الفرق بين المنقطع والمعضل وأرجو أن يكون واضحاً .

هذه الأربعة : المعلق والمرسل والمنقطع والمعضل هي انقطاعات ظاهرة واضحة في الإسناد ، وكلها من قسم الضعيف .

إذا قيل : هذا إسناد معضل ؛ فهو من قسم الضعيف ، منقطع من قسم الضعيف ، معلق : من قسم الضعيف .

ثم قال الناظم رحمه الله :

والمُعْضَلُ السَّاقُطُ مِنْهُ اثْنَانِ.... وَمَا أَتَى مُدَلِّسًا نَوْعَانِ .
الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ... يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنٌ وَعَنْ .
وَالثَّانِ لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ.... يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ .
الآن يريد الناظم رحمه الله أن يعرف المدلس .

وهذا النوع مهم جداً ، التدليس لغة مشتق من الدلس وهو الظلمة .

واصطلاحاً ينقسم إلى قسمين : تدليس إسناد وتدليس شيوخ ، ما هو تدليس الإسناد ؟

قالوا : هو أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه .

مثلاً : تعلمون أتم أنني سمعت من الشيخ مقبل رحمه الله ، سمعت منه أحاديث وأخبارا كثيرة ، ووجد خبر معين - أنه قال مثلاً : زيد ثقة - أنا لم أسمعه من الشيخ ولكن أخبرني به أحد تلاميذ الشيخ من الذين أعرفهم .

فماذا أفعل ؟ أسقط هذا التلميذ ولا أذكره لك ، وأقول لك : عن الشيخ مقبل رحمه الله أنه قال : زيد ثقة ، أنت ماذا تتوهم مباشرة ؟ أنني سمعت هذا الخبر من الشيخ مقبل مباشرة ، ولكنني حقيقة لم أسمع منه ، أنت لماذا توهمت هذا التوهم ؟ لأنك تعلم أنني جالست الشيخ وسمعت منه فعندما أخبرك بحديث عنه وأقول : عن الشيخ مقبل أنه قال كذا وكذا فبمباشرة تتوهم بأنني سمعت هذا الخبر منه ، لكنني حقيقة قوله : زيد ثقة ، لم أسمعه منه ، سمعته بواسطة ، ولكنني أسقط الوساطة وأوهمتك أنني سمعته من الشيخ مباشرة ، هذا يسمى تدليس إسناد .

هذا إذا ذكره الراوي بصيغة (عن) أو (أن) فلاناً قال : هذا لا يقبل منه إذا علمت أنه مدلس ، إذا عرفنا أن هذا الشخص مدلساً لا نقبل منه أن يقول : عن

الشيخ كذا وكذا أو أن الشيخ كذا وكذا يعني صيغ محتملة للسمع وعدم السماع ، لا نقبلها منه ، لا نقبل منه إلا أن يقول : حدثنا الشيخ أو أخبرنا الشيخ أو سمعت الشيخ ، نص صريح بالتحديث كي نضمن أنه لم يدلس علينا .
هذا حكم التدليس .

فإن وجدنا في الإسناد مدلساً قال : عن فلان كذا أو أن فلانا قال كذا لا نقبل منه ونضعف الإسناد به .

لا نقبل منه حتى يقول : حدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو أنبأنا ، صيغ صريحة بالتحديث ؛ لأنه هو لا يكذب ، هو عدل ولكنه يدلس ، يوهمك أنه سمع وهو حقيقة لم يسمع وهذا ليس كذباً لكنه إيهام ، فهذا لا يُقبل منه خبره إلا أن يقول : حدثنا أو سمعت أو أخبرنا أو أنبأنا ، يصرح بالتحديث ، عندئذ نقبل خبره .
هذا هو تدليس الإسناد .

أن يروي الراوي عن سمع منه ما لم يسمعه منه ، أنا رويت عن الشيخ مقبل الذي سمعت منه رواية لم أسمعها منه ، سمعتها بواسطة ولكن رويتها بصيغة (عن) أو بصيغة (أن) ، مثلاً أقول لكم عن الشيخ مقبل رحمه الله قال زيد ثقة ، عن هذه ليست صيغة فيها تصريح بالسمع ، فأنا لم أكذب قلت : عن الشيخ مقبل أي أحدثكم خبراً عن الشيخ مقبل ، فهنا لا نقبل من هذا الشخص الذي علمنا عنه هذا الفعل إلا أن يصرح بالتحديث .

النوع الثاني من أنواع التدليس وهو تدليس الشيوخ ، هنا تدليس الشيوخ لا يُسقط أحداً ، يذكر جميع رواة السند ولكن ماذا يفعل ؟

يصف شيخه بما لا يشتهر به من اسم أو لقب أو نسب ، يقولون في تعريف تدليس الشيوخ هو أن يصف شيخه بما لم يشتهر به من اسم أو لقب أو نسبة يعني مثلاً لو حدثكم أنا وقلت لكم الآن : حدثنا أبو عبد الرحمن بن قائدة الخِلاّلي ، تعرفونه ؟ الكثير منكم لا يعرف من هذا ؟ وهو حقيقة الشيخ مقبل ، الشيخ مقبل رحمه الله

اسمه مقبل بن هادي بن مقبل بن قَائِدَة الهمْدَانِي الوَادِعِي الحِلَالِي ، وكنيته أبو عبد الرحمن .

فهذه الأسماء التي ذكرتها لكم موجودة في اسم الشيخ ، ومن اسم الشيخ ؛ لكنني ذكرته بها لأنها غير مشهورة عند الناس فيتوهم الناس أنه شيخ آخر ، هذا يسمى تدليس الشيوخ .

يعني أن يسمى شيخه باسم غير مشهور به ، أو ينسبه بنسبة أو يصفه بصفة غير مشهور بها ، هي له لكنه غير مشهور بها ؛ فيتوهم السامع بأنه شيخ آخر غير الشيخ الذي يعرفونه .

هذا كل ما يتعلق بمسألة التدليس التي نريد أن نتكلم عنها في هذا الموضع .
الأسئلة :

السؤال الأول : ما معنى الحديث الشاذ مع ضرب المثال بارك الله فيكم ؟

الجواب : الشاذ هو من موضوع الدرس القادم إن شاء الله ، وقلنا : الشاذ هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه . أعطيكُم مثلاً : حديث تحريك الأصبع في الصلاة ، هذا الحديث رواه ثلاثة عشر راوياً كلهم يذكرون أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يشير بأصبعه السبابة ، اثنا عشرة راوياً رواه بهذا اللفظ ، زاد واحد منهم وهو زائدة ابن قدامة زاد " يحركها " ، زاد هذه الزيادة ، طيب نحتاج أن ننظر الآن لماذا لم يرو هذه الزيادة الرواة الاثنا عشر ؟ لماذا لم يزدها إلا هذا ؟ قالوا : هذه تفسيرية فسرت لنا معنى الإشارة .

قلنا التفسير ممن ؟ من النبي - صلى الله عليه وسلم - أم من زائدة ؟ إن قلتم من النبي - صلى الله عليه وسلم - قلنا لكم لماذا لم يذكره الاثنا عشر ؟!

وإن قلتم من زائدة بن قدامة نقول لكم إذاً هي من كلامه وليست من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، من تفسيره من اجتهاده ، إذاً ، فهي رواية شاذة أي خالف فيها زائدة بن قدامة الاثنا عشر راوياً الذين رووا هذا الحديث ولم يذكروا التحريك ،

هو الذي تفرد بذكر التحريك ، إذاً فذكر التحريك في هذا الحديث يعتبر شاذاً وسيأتي التفصيل في درس الغد إن شاء الله .

السؤال الثاني : هل الأسانيد المعلقة في الصحيحين ضعيفة ؟ وجزاكم الله خيراً .
الجواب : لا يطلق القول فيها لا بالصحة ولا بالضعف ؛ بل يُبحث عنها ويُنظر إلى أسانيدها فإن صحت حكم بصحتها وإن ضعفت حكم بضعفها ، ولا نطلق القول فيها لا بالصحة ولا بالضعف ؛ إذ إنها ليست من شرط الصحيح أصلاً .
البخاري عندما أدخلها في صحيحه لم يشترط أن تكون من ضمن أصل مادة الكتاب ؛ لأنه أصلاً عندما سمي كتابه سماه : الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه ، والمسند هو الذي فيه أحاديث متصلة ، فإذا لا بد أن يكون له إسناد ومتصل حتى يكون الحديث من شرط الصحيح ، فإذا لم يصله ؛ فمعنى ذلك أنه لم يرد أن يدخله في أصل الكتاب .

السؤال الثالث : كيف يُعرف الراوي المدلس من غيره ؟
الجواب : نعم هذا سؤال في محله وأنا نسيت أن أذكره في خلال الدرس . يُعرف الراوي المدلس من غيره بالرجوع إلى كتب الرجال . عندما يترك راوٍ من الرواة ، ترجع إلى كتب الرواة ، كتب الرجال كي تعرف حاله ، كيف ستعرف حال هذا الرجل ؟ بالرجوع إلى كلام أهل العلم بالجرح والتعديل ، وهو الموجود في كتب الرجال ، فإذا نص العلماء وقالوا بأنه مدلس أو أنه يروي عن الشخص الذي سمع منه بلفظ (عن) ولم يكن قد سمع منه ؛ فعندئذ تحكم عليه بالتدليس وقد جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله المدلسين في كتاب له سماه مراتب المدلسين واسمه بالكامل (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) .

السؤال الرابع : هل صح سماع الشعبي من أمهات المؤمنين ؟ وجزاكم الله خيراً
الجواب : ليس عندي شيء الآن في جميع أمهات المؤمنين ، أما في بعضهن فلم يصح سماعه فيما أذكر الآن من أم سلمة ، لم يصح سماعه من أم سلمة ، ولكن في بقية

أمهات المؤمنين لا أذكر شيئاً الآن.. نعم

السؤال الخامس : هل بمجرد ما نجد راوٍ مدلس في إسنادٍ ما ثم وجدنا بعده صيغة (عن) أو (قال) نحكم على الإسناد بالضعف ؟

الجواب : ينبغي بداية قبل كل شيء أن نبحث في بقية الأسانيد ، نجمع طرق الحديث وننظر فيها ، ربما الراوي لم يصرّح بالسماع في الإسناد الذي بين يديك ، ولكنه صرّح في موضع آخر ، قال : حدثنا أو أخبرنا أو سمعت ، فإذا وجدنا له تصريحاً في موضع آخر حكمنا عليه بالصحة إن كانت قد توفرت فيه بقية شروط الصحة ؛ وإلا فلا . وفي المدلسين تفصيل ذكره الحافظ في طبقات المدلسين . والله أعلم

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس السادس)

لفضيلة الشيخ

أبي الحسن علي الرملي

- حفظه الله -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد؛

فهذا المجلس السادس من مجالس شرح البيقونية .

قال الناظم رحمه الله :

وما يُخالفُ ثقةً بهِ المَلَأَ فالشاذُّ والمقلوبُ قسمانِ تَلَا

إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسْمٌ وقلبُ إسنَادٍ لمتنٍ قِسْمٌ

المَلَأَ : هم الجماعة . أراد الناظم رحمه الله في هذين البيتين أن يعرف الحديث الشاذ

والحديث المقلوب .

نبدأ بالحديث الشاذ :

الشاذ لغة : هو الفرد .

واصطلاحاً : مخالفة المقبول لمن هو أولى منه .

قولنا المقبول ؛ يدخل فيه صاحب الحديث الصحيح وصاحب الحديث الحسن ، أي

الثقة والصدوق .

وقولنا أقوى منه : أي : أقوى منه حفظاً أو أكثر منه عدداً ، فإذا خالف الراوي

المقبول من هو أوثق منه في الحفظ يعتبر حديثه شاذاً ، وإذا خالف جماعة أكثر منه

عدداً يعتبر أيضاً حديثه شاذاً .

مثاله : روى ابن خزيمة رحمه الله ؛ قال حدثنا بندار قال حدثنا محمد بن جعفر ، قال

حدثنا شعبة ، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال :

"صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكبر حين دخل في الصلاة ورفع يديه ، وحين أراد أن يركع رفع يديه ، وحين رفع رأسه من الركوع رفع يديه ووضع كفيه وجافى - يعني في السجود - وفرش نخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة - يعني في الجلوس في التشهد .

هذا هو شاهدنا من الحديث قال : " وأشار بأصبعه السبابة " .

الإسناد : يرويه شعبة بن الحجاج ، عن عاصم بن كليب عن أبيه كليب ، عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هذا الحديث قال فيه شعبة عندما رواه عن عاصم بن كليب : " وأشار بأصبعه السبابة " فقط .

وروى هذا الحديث مع شعبة - أي تابع شعبة عليه - أحد عشر راويا .

أي : اثنا عشر راويا مع شعبة ، روى هذا الحديث : وأشار بأصبعه السبابة .

ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق زائدة بن قدامة ، عن عاصم بن كليب ، لاحظ أن الشيخ هنا عاصم بن كليب متحد ، تلاميذ عاصم بن كليب هم الذين اختلفوا ، شعبة من تلاميذ عاصم بن كليب ، سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وزائدة بن قدامة ، هؤلاء كلهم من تلاميذ عاصم بن كليب ، جلسوا عنده ، وسمعوا منه الحديث ، حدث به اثنا عشر راويا بهذا اللفظ : " وأشار بأصبعه السبابة " ، أو بمعناه ، وحدث به زائدة بن قدامة وحده عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال فيه : " وأشار بأصبعه السبابة يحركها " ، فزاد لفظة " يحركها " .

قال ابن خزيمة - رحمه الله - ليس في شيء من الأخبار يحركها إلا في هذا الخبر ، زائدة ذكره ، أي زائدة بن قدامة هو الذي زاده .

جلس ثلاثة عشر راويا عند عاصم بن كليب يسمعون الحديث ، ثم خرجوا من عنده ، فحدثوا بهذا الحديث ، كلهم قال : " وأشار بأصبعه السبابة " ، ما عدا واحدا قال " وأشار بأصبعه السبابة يحركها " ، فإذا يكون حكم هذه الزيادة ؟

هذه الزيادة لو كانت محفوظة لرواها بقية الرواة ، فلماذا رواها هذا الواحد ؟! الغالب على الظن أن هذه الزيادة ليست من حديث النبي صلى الله عليه وسلم لذلك لم يروها بقية الرواة وإنما رواها زائدة وحده فلذلك حكمنا على هذه الزيادة - أي زيادة زائدة - بأنها شاذة ؛ لأن زائدة وإن كان ثقة لكنه خالف اثني عشر راويا ، رووا هذا الحديث بغير هذه الزيادة التي رواها زائدة ، فهذه الزيادة تعتبر مخالفة عند أهل الحديث ويحكم عليها بالشذوذ .
وللفائدة أقول :

قال ابن رشد الحفيد المالكي في كتابه " بداية المجتهد " : واختلفوا في تحريك الأصابع لاختلاف الأثر في ذلك ، والثابت أنه كان يشير فقط " .
أي من غير تحريك وهذا هو الصحيح .

وأما المخالفة في الإسناد فكأن يروي أحد الرواة الحديث موصولا ، ويرويه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا مرسلا ، فيكون الوصل شاذا وهي مخالفة في الإسناد خالف أحد الرواة من هو أقوى منه .

والمخالفة في المتن مثلنا لها في الدرس الماضي بحديث أبي هريرة الذي قال فيه عبد الواحد بن زياد بدل " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي سنة الفجر ثم يضطجع " ؛ قال : إذا صليتم سنة الفجر فاضطجعوا على يمينكم ، فجعلها أمرا ، وبقية أصحاب أبي صالح يروون هذا الحديث فعلا للنبي صلى الله عليه وسلم وليس قولاً له ، وأيضا جاء الحديث عن غير أبي هريرة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، فمخالفة عبد الواحد بن زياد في روايته لهذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح ، ومخالفة أصحاب أبي صالح مع وجود شيء من النكارة أصلا في رواية عبد الواحد بن زياد ، حكمنا على روايته هنا بالشذوذ .

هذه صورة الحديث الشاذ ، والخلاف يقع كثيرا في هذه الزيادات ، وحكم العلماء عليها ، فكن حذرا جدا من أي زيادة تجدها في حديث ، يكون أصل الحديث في

الصحيحين ، أي إن وجدت حديثاً أصله في الصحيحين ، وروي هذا الحديث خارج الصحيحين وفيه زيادة فكن حذراً من هذه الزيادة ، ولا أعني بذلك أن كل الزيادات التي خارج الصحيحين ضعيفة ، ولكن كن حذراً من ذلك ؛ لأن الضعف فيها كثير وكثير جداً ، فإن البخاري ومسلم قد يكونا أعرضاً عنها لشذوذها ، وبعض طلبة العلم يتساهلون في قبولها على طريقة الفقهاء ، فإن قبول الزيادة مطلقاً يتماشى مع طريقة الفقهاء ، لا مع طريقة المحدثين .

فعليك بالحدز من مثل هذه الزيادات فإنها في الغالب تكون أوهاماً وليست روايات صحيحة .

وأما بالنسبة للحديث المقلوب ، فالقلب يكون في السند ويكون في المتن .

القلب في الإسناد ؛ قد يكون خطأ من بعض الرواة ؛ في اسم راو أو نسبه ؛ كأن يقول أحد الرواة مثلاً : عن كعب بن مرة بدلاً من مرة بن كعب ، فأصله مرة بن كعب فيقلبه الراوي عندما يذكر هذا الاسم فيجعله كعب بن مرة ، فهذه صورة من صوره ، فقلب اسم الأب جعله اسماً لابن ، واسم الابن جعله اسماً للأب .

أو أن يبدل راو ما براو آخر كأن يكون الحديث مثلاً مشهوراً عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه ، فيأتي أحد الرواة فيجعل مكانه نافعاً مولى ابن عمر ، والحديث ليس لنافع ولا يعرف عن نافع ، إنما المعروف أن سالماً هو راوي هذا الحديث ، فيأتي أحد الرواة الذين يريدون أن يرووا الغرائب ليقتبل الناس على حديثهم ، ويجدون عندهم أشياء جديدة ، فيقبلون صاحب الحديث ؛ يغيرون سالماً ويجعلون مكانه نافعاً ، فيصبح هذا الحديث غريباً لا يعرفه المحدثون ، فالمحدثون يعرفون أن هذا الحديث من رواية سالم عن ابن عمر ، فإذا وجدوا الحديث من رواية نافع عن ابن عمر ، يجدون حديثاً غريباً فيأخذونه من هذا الذي فعل هذا الفعل ، وهذا في الغالب يقع من الكذابين الوضاعين الذين يغيرون ويبدلون في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهذا القسم الأول الذي قال الناظم - رحمه الله - فيه : إبدالُ راوٍ ما براوٍ قسمٌ .
ثم ذكر القسم الثاني وقال : وقلبُ إسنَادٍ لمتنٍ قسمٌ .
القسم الثاني من المقلوب الذي ذكره الناظم - رحمه الله - وهو إبدالُ إسنَادٍ كامل
لحديث بإسناد آخر .

مثلا : حديث إنما الأعمال بالنيات يرويه يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن
علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال
بالنيات.." ، وحديث آخر " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن
هبته " ، وإسناده : شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم .

فإذا جاء شخص وقلبا ، فجعل الإسناد الأول للحديث الثاني ، والإسناد الثاني للحديث
الأول ، فيصبح الحديث كالتالي : شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات .

و الثاني : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن
الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الولاء وعن هبته " .

فهذا قلبُ إسنَادٍ لمتنٍ ، أخذ الإسناد من الحديث الأول وجعله للحديث الثاني ،
وأخذ الإسناد من الحديث الثاني وجعله للحديث الأول ، وهذه الصورة هي التي
فعلها محدثو بغداد - فقد كان من عادة المحدثين رحمهم الله أن يختبروا بعضهم البعض
ليعرفوا مدى حفظ الراوي - فإنه لما دخل محمد بن إسماعيل البخاري بغداد فسمع به
أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا
متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفَعُوا إلى عشرة أنفس إلى
كل رجل عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري
واخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل

خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث .

فقال البخاري : لا أعرفه . فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه . فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه ، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : الرجل فهم . ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم .

ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه . فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه . فسأله عن آخر ، فقال : لا أعرفه .

فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد آخر حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه .

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه ، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو كذا ، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل .

ويكون القلب أيضا في المتن ، مثاله ما رواه مسلم في " صحيحه " في السبعة الذين يظلمهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله ، قال في أثناء ذكره للسبعة ، قال " ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله " فجعل المنفق الشمال وليست اليمين ، بينما الصواب في الحديث ما أخرجه الشيخان في " صحيحهما " : " حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه " ، فقلب المتن ، وهذا هو القلب في المتن ، وهذا الحديث يسمى حديثا مقلوبا .

ثم قال الناظم رحمه الله :

والفردُ ما قيَّدَتْهُ بثقةٍ أو جمعٍ أو قصرٍ على روايةٍ

الحديث الفرد قسمه الناظم - رحمه الله - إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ؛ المقيد بثقة ؛ أي الذي لم يروه ثقة إلا واحد معين

حديث لم يروه إلا راو واحد وهو ثقة ، فهذا يسمى عندهم فردا

والقسم الثاني ؛ المقيد بأهل بلد ، أي الذي لم يروه إلا أهل بلد معين كالشام والمدينة

مثلا ، أو البصرة أو الكوفة ؛ بمعنى أنه إذا تفرد أهل بلد معين برواية حديث يسمى

حديثا فردا ، وهذا الفرد من نوع الفرد النسبي ، وأشار لهذا النوع بقوله " أو جمع "

أي يرويه جمع لكن هؤلاء اجمع قد اختصوا بصفة معينة ، كأن يكونوا من بلد معينة

القسم الثالث ؛ المقيد بقصره على راو مخصوص ، أي : لم يروه عن فلان إلا فلان ،

بمعنى أن الحديث يرويه مثلا نافع عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ،

ويرويه عن نافع ثلاثة ؛ مالك بن أنس والليث بن سعد وعبيد الله بن عمر ، ويرويه

عن عبيد الله بن عمر جماعة وعن الليث بن سعد جماعة ، لكن لا يرويه عن مالك بن

أنس إلا واحد ، فنقل مثلا عبد الله بن مسleme القعني ، فإذا وجدنا الحديث بهذه

الصورة ، أي يروي عن كل من الرواة عن نافع جماعة إلا مالكا تفرد بالرواية عنه

واحد فقط ؛ فهذا الفرد النسبي .

أي أنه صحيح أن القعني تفرد به ؛ لكن ليس مطلقا ، إنما تفرد به عن مالك فقط ،

بينما التفرد المطلق هو الذي يرويه راو واحد من جميع الوجوه ، هذا يسمى تفرد

مطلق ، فرد مطلق وهو نفس الغريب ، وهو ما تفرد به راو تفردا مطلقا .

وأما الفرد النسبي ؛ فهو فرد لكن بالنسبة لشخص معين ، أو بالنسبة لجماعة اتصفوا

بصفة معينة .

أهل الكوفة تفردوا برواية حديث ؛ نسميه فردا ، هو في الحقيقة ليس فردا ، فالذين

رووه جماعة ، ولكن هؤلاء الجماعة لما تفردوا به كان فردا نسبيا أي بالنسبة إليهم ، بالنسبة للوصف الذي اشتركوا فيه هو فرد ، ولكنه في الحقيقة ليس فردا ، كذلك التفرد عن راو معين كما مثلنا ، عندما يتفرد عبد الله بن مسلمة عن الإمام مالك هو فرد ، لكنه فرد نسبي حقيقة ، ولم يتفرد به عبد الله بن مسلمة القعني مطلقا فقد رواه عن نافع ثلاثة ، ورواه عن اثنين من هؤلاء الثلاثة جماعة ، ولكنه لم يروه عن مالك إلا عبد الله بن مسلمة ، فعبد الله بن مسلمة تفرد به فقط بروايته عن مالك ، لا تفردا مطلقا .

هذا هو معنى الفرد المطلق والفرد النسبي ، المطلق أن يتفرد به الراوي مطلقا لا يشاركه في روايته أحد ، الفرد النسبي أن يتفرد به بوجه من الوجوه وليس مطلقا .
ثم قال رحمه الله

وما بعلّة غُمُوضٍ أو خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

المعلل لغة : هو ما فيه علة .

واصطلاحا : ما فيه علة خفية قاذحة .

والعلة : سبب خفي قاذح يقدر في صحة الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منها .
يأتيك الحديث ، تنظر في إسناده فتراه إسنادا صحيحا ، وتظن أن هذا الحديث صحيح ، فإذا جمعت طرقه تبين لك ما فيه من علة قاذحة ، فهذا الحديث يسمى حديثا معللا .

ومثلنا له في الدروس الماضية حين ذكرنا المعلل ؛ بقصة حماد بن أسامة ، فذكرنا أنه وجد راويان أحدهما عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو ثقة ، والآخر عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف ، دخل عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة الكوفة وحدث بها ، ففات أسامة بن حماد السماع منه ، ثم خرج عبد الرحمن بن يزيد بن جابر من الكوفة ودخلها عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف ، فسمع منه حماد بن أسامة ، وبعد ما سمع منه سأله عن اسمه ، فقال : أنا عبد الرحمن بن يزيد ، فظن حماد بن

أسامة أنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة ، فصار يحدث عنه بأحاديث ويقول في تحديته : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر .

فأنت عندما تمر على إسناد كهذا ، تراه إسنادا متصلا ، وترى رجاله عدولا حفاظا ، فتقول هذا حديث صحيح ، فإذا رجعت إلى كلام أهل العلم الحفاظ الذين حفظوا حديث الشيخ وحديث تلاميذه ، تجدهم قد عرفوا أن حماد بن أسامة لا يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وإنما يروي عن ابن تميم ، كيف عرفوا ذلك ؟! بحفظهم أحاديث ابن تميم وأحاديث ابن جابر ، فلما أخذ حماد بن أسامة يحدث بأحاديث ابن تميم ويقول عن ابن جابر عرفوا أنها ليست أحاديث ابن جابر بل أحاديث ابن تميم ، وأن الأمر قد اختلط على حماد بن أسامة ، فحذروا منه .

فهذه القصة تين لك عظم علم الحفاظ النقاد الذين كانوا يحفظون أحاديث الشيخ وأحاديث تلاميذه ، فإذا حفظوا هذا الحفظ الشديد القوي عرفوا إذا أخطأ الشخص ورى حديثا ليس من حديث شيخه ، وبينوا ذلك .

وهؤلاء النقاد الكبار عندما ينقدون حديثا ، ويقولون هذا الحديث ليس من حديث فلان ، فليس لنا إلا أن نسلم لهم بهذا الكلام ، لحفظهم وعلمهم ونقدهم ولا نستطيع أن نصل لما وصلوا إليه .

فكيف يعرف الآن الحديث المعلن ، كما قال علي بن المديني - رحمه الله - : " الباب الذي لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه " .

وقال الخطيب البغدادي : " والسبيل إلى معرفة علة الحديث ، أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانتهم في الحفظ ، ومنزلتهم في الإتيان والضبط " .

بهذه الطريق يمكن معرفة الحديث إذا كان معللا أم لا .

وأعرف الناس بهذا النوع وهو نوع دقيق ، من جمع بين العلم والحفظ والخبر ، وهؤلاء أمثال عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان والإمام أحمد وعلي بن

المديني والنسائي والدارقطني ، وغيرهم رحمهم الله ، فهؤلاء كان لهم نقد ولهم علم وحفظ يقدمون على غيرهم لأجل ذلك .
ويأتي بعدهم أصحاب المرتبة الثانية الذين كانوا يجمعون بين العلم والخبرة وفاتهم حفظ الذين قبلهم ، ولم يصلوا إلى خبرتهم وقوتهم العلمية ؛ كالذهبي والمزي والحافظ ابن حجر وغيرهم .

شرح المنظومة البيقونية
(الدرس السابع)
للشيخ أبي الحسن علي الرملي
- حفظه الله -

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد ؛
فهذا المجلس السابع من مجالس شرح البيقونية
قال الناظم رحمه الله :
وذو اختلافٍ سندٍ أو متنٍ مضطربٌ عندَ أهيلِ الفنِ
الناظم رحمه الله عرف في هذا البيت المضطرب ، والحديث المضطرب هو نوع من
أنواع الحديث الضعيف .
وتعريفه : هو الحديث الذي يُروى على أوجه مختلفة متساوية ولا يمكن الجمع ولا
الترجيح بينها .
هذا الكلام يعني أن يُروى عندنا حديث واحد ، ولكن هذا الحديث يرويه الرواة على
أوجه مختلفة ، لا يتفقون على روايته بوجه واحد بل يختلفون فكل منهم يرويه على
وجه ، ويكون هؤلاء الرواة على نفس المستوى في القوة .
مثال ذلك أن يروي أصحاب الزهري رحمه الله عنه حديثا ، مرة يرويه أحد الرواة
عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ومرة يرويه راو آخر عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة أي يرويه
مرسلا ، الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الزهري تابعي أضافه إلى النبي صلى
الله عليه وسلم ، فهو مرسل .
والأول متصل ؛ الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم . والثالث من
أصحاب الزهري يرويه موقوفا على أنس بن مالك أي لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه

وسلم .

فهذه ثلاثة أوجه مختلفة ، فما هو الصواب في الحديث ؛ هل الحديث متصل مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أم أنه مرسل ، أم أنه موقوف على أنس رضي الله عنه ؟

ها هنا ثلاثة رواة من أصحاب الزهري رووا عنه حديثا و اختلفوا عليه على ثلاثة أوجه كما رأيتم ، فإذا كان هؤلاء الرواة في نفس المستوى من القوة ، فلا يمكننا الترجيح بين الروايات ، كأن نقول مثلا : رواية الأول قوية لأن الأول أقوى من الثاني فنرجح الرواية الأولى ، ما عندنا أحد أقوى من الآخر ، الأول قوته بنفس درجة الثاني والثاني بنفس درجة الثالث ، فلا نستطيع أن نرجح ، ولا نستطيع أن نجمع بين هذه الروايات ، إذن هذا الحديث ماذا يسمى ؛ يسمى حديثا مضطربا . أي اضطرب واختلف الرواة على أوجه لا نستطيع الجمع بينها ولا الترجيح بينها .

فلم عرفنا الرواية الصواب من الرواية الخطأ ؛ لذلك حكمنا عليه بالاضطراب ، واضطراب رواته على هذا الشكل يدل على أنهم لم يحفظوه جيدا ، فلذلك يحكم عليه أهل العلم بالاضطراب ويردونه ولا يقبلونه .

والاضطراب يكون في السند ويكون في المتن ؛ مثاله في السند ؛ كما مثلنا .

أما الاضطراب في المتن فكحديث أنس في الجهر بالبسملة ، فإنه رواه الرواة عن أنس واختلفوا عليه ؛ فبعضهم يقول كانوا يفتتحون القراءة بـ "الحمد لله رب العالمين " ، هذا وجه ، والآخر قال كانوا يفتتحون القراءة بـ "بسم الله الرحمن الرحيم " ، والثالث قال : " كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم " ، والرابع قال : " كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم " وهكذا الروايات مختلفة .

فإذا كان الرواة الذين رووا حديث أنس هذا متساوون في القوة ؛ حكمنا على الحديث بالاضطراب ؛ لأن الأوجه مختلفة تماما ، ولا يمكن الترجيح بينها ؛ لأن الرواة في نفس الدرجة من القوة ، ولا يمكن الجمع بينها ؛ لأنها متناقضة متضادة تضاد

شديد ، فأحدهم يقول كانوا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ، والثاني يقول كانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ، الثالث يقول كانوا يفتتحون القراءة بـ " الحمد لله رب العالمين " والرابع يقول كانوا يفتتحون القراءة بـ " بسم الله الرحمن الرحيم " ، فهناك اضطراب واختلاف شديد في الألفاظ ، فمثل هذا الحديث يسمى حديثا مضطربا ، وهو من قسم الضعيف كما ذكرنا لكم أي لا يقبل ، فالحديث إذا حكمنا عليه بالاضطراب لا يقبل .

ألف الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في هذا الفن كتابا مستقلا سماه المقترّب في الحديث المضطرب ، ولكن هذا الكتاب لم يطبع ، والله أعلم هل له مخطوطات أم لا ، وأخونا الشيخ أحمد بازمول حفظه الله له كتاب ألفه في هذا النوع وسماه بنفس اسم كتاب ابن حجر وهو مطبوع .

ثم قال الناظم - رحمه الله - :

والمدرجاتُ في الحديثِ ما أتتْ.... منْ بعضِ ألفاظِ الرواةِ اتصَلَتْ
أراد رحمه الله هنا أن يعرف المدرج من الحديث ؛

الإدراج لغة ، الإدخال ، تقول أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه ، واصطلاحا : هو ما أدخل في متن الحديث أو في سنده وليس منه .

مثاله في الإسناد ؛ قصة موسى بن ثابت الزاهد مع شريك ، فقد كان شريك يحدث بحديث في مجلس من المجالس ، وفي أثناء تحديثه لهذا الحديث ذكر الإسناد ؛ فقال : عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا .

وسكت ريثما يكتب المستملي ؛ فدخل موسى بن ثابت الزاهد من الباب فراه شريك ، فنظر إلى وجهه وكان رجلا عابدا زاهدا فقال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه في النهار ، وهذه العبارة قالها عن موسى بن ثابت . فسمع موسى الإسناد وهو يدخل ، فظن أن هذا الكلام الذي ذكره شريك هو متن الإسناد الذي قدمه ، فأصبح ثابت يحدث بهذا الحديث ؛ عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان

عن جابر مرفوعا ؛ قال : من كثرت صلاته في الليل حسن وجهه في النهار .
فظنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم فأدخله على الإسناد الذي ذكره شريك ، فهذا
صورة من صور الإدراج في الإسناد .

مثاله في المتن ؛ حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ قال : أسبغوا
الوضوء ، ويل للأعقاب من النار .

عندما جمع أهل الحديث روايات هذا الحديث تبين عندهم أن كلمة : أسبغوا الوضوء
، ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام أبي هريرة ، ظنها بعض
الرواة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فأدخلها على حديث النبي صلى الله عليه
وسلم ، أدرجها فيه ، فأصبح يحدث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :
أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار .

جاءت رواية عند البخاري في " صحيحه " ، قال : عن أبي هريرة " أسبغوا الوضوء -
أي لم يضيفه إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال "
ويل للأعقاب من النار " ، هذه الرواية بينت لنا ما هو من كلام أبي هريرة وما هو
من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلمنا أن قوله أسبغوا الوضوء من كلام أبي
هريرة وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن بعض الرواة ظنه من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم فأدرجه في كلامه صلى الله عليه وسلم .

والمدرج عموما يعرف بجمع طرق الحديث ، إذا جمعت طرق الحديث عرفت ما
أدرج في الحديث وليس من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلو مر معنا حديث
أبي هريرة " أسبغوا الوضوء ... " من غير أن نجمع طرقه ؛ لظننا أن لفظة أسبغوا
الوضوء من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن عند جمع طرقه ، وجدنا
التفصيل عند البخاري ، ففصل وميز ما هو من كلام أبي هريرة وما هو من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم ؛ هذه الطريقة الأولى .

الطريقة الثانية : بتنصيب حافظ من الحفاظ عليه ، إذا نص هذا الحافظ الذي

يعرف ما هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وما هو من كلام غيره ؛ إذا نص وقال إن هذه اللفظة مدرجة في الحديث ، سلمنا له وأخذنا بكلامه .

الطريقة الثالثة : بتنصيب الذي أدرج على إدراجه ، أي الشخص الذي يدخل كلامه على كلام النبي صلى الله عليه وسلم ينصص ويقول هذه الفقرة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هذه من كلامي ، مثاله : كقول ابن مسعود في حديث " من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار " .

قال ابن مسعود في رواية أخرى : قال النبي صلى الله عليه وسلم كلمة وقلت أنا الأخرى . تبين لنا أن أحد هاتين الجملتين ؛ " من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار " ؛ تبين لنا أنها ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فهاتان الجملتين ؛ قال ابن مسعود كلمة منها ، وقال عليه السلام الثانية .

عرفنا هذا من رواية أخرى ، قال ابن مسعود فيها : قال النبي كلمة ، وقلت أنا الثانية .

إذن الرواية الأولى لم تبين لنا شيئاً بل أظهرت أن الكلمتين من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، الرواية الثانية بينت لنا أن إحدى الكلمتين من كلام ابن مسعود . ووجدنا رواية ثالثة بينت لنا أن الكلمة الثانية هي التي من كلام ابن مسعود ، فعلمنا أن في هذه الرواية إدراج ؛ أي إدخال ما ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم في كلامه صلى الله عليه وسلم ، هذا معنى الإدراج ، وهذه إحدى طرق معرفته . الطريقة الرابعة التي نستطيع أن نعرف الإدراج بها :

باستحالة كون الكلام خارجاً من النبي صلى الله عليه وسلم ، أي إذا نظرت إلى الكلام ؛ قلت : يستحيل أن يقوله النبي صلى الله عليه وسلم . مثاله : قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " للعبد المملوك أجران ،

والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله ، والحج ، وبر أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك .

فقوله " للعبد المملوك أجران " هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن قوله : " والذي نفسي بيده " إلى آخر الحديث من كلام أبي هريرة ، لأنه يمتنع منه صلى الله عليه وسلم أن يتمنى الرق ، وقد شرفه الله بالنبوة ، هذا الأمر الأول .

والأمر الثاني : لأن أمه صلى الله عليه وسلم إذ ذاك لم تكن موجودة حتى يبرها ، فقد ماتت قبل البعثة ، فهذان الأمران يدلان أن هذا الكلام ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام أبي هريرة .

فهذه طرق معرفة الإدراج في الحديث .

وقد صنف في مصنفات ، منها " الفصل للوصل المدرج في النقل " للخطيب البغدادي ، ولخصه الحافظ ابن حجر وزاد عليه في كتابه " تقريب المنهج بترتيب المدرج " .

ثم قال الناظم - رحمه الله - :

وما روى كل قرين عن أخه مدبج فاعرفه حقاً وانتخه

هنا الناظم رحمه الله يعرف لنا نوعاً جديداً من أنواع الحديث ، وهو المدبج .

المدبج لغة : هو المزين .

واصطلاحاً : هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر .

فن هم الأقران ؟

الأقران : هم المتقاربون في السن أو الإسناد (أي الأخذ عن الشيخ) ، فإذا وجدنا اثنين متقاربين في السن وأخذنا عن شيخ واحد فهما قرينان .

وبعض أهل العلم يكتفي بأن يكونا قرينين في السن أو أن يشتركا في الشيخ ، فواحدة منهما تكفي ليسمي الشخصين قرينين ، فإذا روى مثلاً أبو هريرة عن عائشة ، وروت عائشة عن أبي هريرة - وهما قرينان لأنهما اشتركا في الأخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم - فإذا روى كل واحد منهما عن الآخر فهذا يسمى مدبجا .
لكن لو كانا قرينين وروى أحدهما عن الآخر ولم نجد للثاني رواية عن الأول ، فهذا لا يسمى مدبجا ، بمعنى لو وجدنا رواية لأبي هريرة عن عائشة ، ولم نجد رواية لعائشة عن أبي هريرة ، فهذا لا يسمى مدبجا ، وإنما يسمى رواية الأقران بعضهم عن بعض .

وإذا روى مالك عن الأوزاعي ، و الأوزاعي عن مالك فهذا يسمى مدبجا ؛ لأن مالكا و الأوزاعي قرينان اشتركا في الأخذ عن الشيوخ .
فائدة هذا النوع ، وهو المدبج :

قالوا : الفائدة من ذلك الأمن من ظن الزيادة في الإسناد .
فمثلا لو وجدت رواية مالك عن الأوزاعي عن الزهري ؛ وأنت تعرف أن مالكا و الأوزاعي يرويان عن الزهري ، فربما ظننت أن الأوزاعي هنا زيادة في السند ، فتقول مالك يروي عن الزهري و الأوزاعي يروي عن الزهري ، وهما قرينان فلماذا يروي أحدهما عن الآخر ، فلا بد أن يكون في السند زيادة ، لرفع هذا التوهم ذكروا نوع المدبج .

الفائدة الثانية :

الأمن من ظن إبدال الواو بعن ، فلو مرت بك رواية مالك عن الأوزاعي عن الزهري ، كي لا تظن أن الرواية الصحيحة هي " مالك و الأوزاعي عن الزهري " أي أبدلت (و) ب (عن) ؛ عرفت أن هناك نوعا اسمه المدبج ، أي إنه من الممكن أن تجد رواية مالك عن الأوزاعي ، فلا تظن أن "عن" هنا خطأ وأن صوابها " و " .

وقول الناظم : وما روى كل قرين عن أخه ؛ فهنا كلمة أخه هي نفسها أخيه ، ولكنها لغة عند العرب .

وقوله : انتخه : أي افتخر بمعرفته ، أي افتخر بمعرفة هذا النوع الذي عرفك المؤلف به

ألف في هذا النوع الدارقطني كتابا اسمه " المديح " ولكن لا نعرف أطبع أم لا .
قال الناظم - رحمه الله - :

متفقٌ لفظاً وخطاً متفقٌ وضدهُ فيما ذكرنا المفترقُ

يريد الناظم هنا أن يعرف المتفق والمفترق ، وهذا يختص بالرواة ، وهو مفيد .
والمتفق : هو ما اتفقت أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا ، خطأ ولفظا واختلفت
أشخاصهم .

مثاله : الخليل بن أحمد ، عندنا ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم ، كل واحد من
هؤلاء الأشخاص اسمه الخليل واسم أبيه أحمد ، ولكن أشخاصهم مختلفة ، ومنهم الخليل
بن أحمد شيخ سيبويه العالم النحوي المعروف ، وخمسة غيره ، فهؤلاء تتفق أسماءهم
وأسماء آبائهم ولكنهم في أنفسهم وفي ذاتهم مختلفون .

ومثل محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري ، اثنان في عصر واحد يسميان بنفس
الاسم ، اسم الشيخ واسم أبيه وجده ونسبته أيضا اتفقت في شخصين ، وكلاهما شيخ
للحاكم ، الأول أبو العباس الأصم ، والثاني أبو عبد الله الأخرم الحافظ ، فهذا من
المتفق الذي اتفق فيه الاسم واختلف فيه الشخص ، فهو اسم واحد لشخصين .
فائدة هذا النوع :

الأمن من اللبس ، فربما ظن الأشخاص شخصا واحدا ، بمعنى أنك لو كنت تعرف
محمد بن يعقوب بن يوسف ومر معك في إسناد وكنت تعرف أنه أبو العباس الأصم ،
مضيت على ذلك ، فربما يمر بك أبو عبد الله الأخرم وأنت لا تدري ، فتظنه أبا
العباس الأصم ، فكي لا يحصل هذا الخلط بينوا لك المتفق والمفترق ، بينوا لك أن
محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري هذا من المتفق والمفترق أي أن هناك شخصين
يتسميان بهذا الاسم ، أولهما أبو العباس الأصم وثانيهما أبو عبد الله الأخرم الحافظ .
صنف في هذا النوع الخطيب البغدادي - رحمه الله - مصنفا اسمه المتفق والمفترق .

ثم قال الناظم - رحمه الله - :

مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ اِلْخَطِ فَقَطْ وَضِدَّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطِ

في هذا البيت أراد الناظم - رحمه الله - أن يعرف نوعا جديدا وهو المؤلف والمختلف ، وهذا أيضا يختص بالرواة .

وهو ما نتفق في الخط صورته ، وتفرق في اللفظ صيغته .

بمعنى لو كتبنا اسم سلام - بتخفيف الـام من غير شدة - وسلام - بتشديد الـام - ، لو كتبناهما من غير تشكيل ، كيف ستكون كتابتهما ؛

سلام : سين لام ميم (سَلام)

سلام : سين لام ميم (سَلَّام)

فهما قد اتفقا في صورة الخط ، مؤتلفان في الخط ؛ لكن عند النطق بهما تقول في الأول سلام - بتخفيف الـام - ، وفي الثاني سَلَّام - بتشديد الـام - ، اختلفا في النطق وسبب الاختلاف ، الاختلاف في التشكيل أو في التنقيط .

فإذا قلت سَلَّام ، اللام هنا عليها شدة ، وسلام اللام عليها فتحة ، فاختلفا في النطق ولكن الرسم واحد .

وكذلك عُمارة و عِمارة ، عند النطق تقول عُمارة وعِمارة اختلفتا في النطق واتفقتا في الرسم وسبب الاختلاف هو الشكل فالعين في (عُمارة) مضمومة ، وفي (عِمارة) مكسورة .

وكذلك غَنّام و عثام اتفقتا في الرسم من غير تشكيل أو تنقيط ، ولكن إذا نقطتها اختلفت ، فسبب الاختلاف هي النقط ، وهي التي فارقت بين الاثنين ، فالضبط بالشكل نفسه ، من حيث حركاتها ، ولكنهما اختلفا في النقط .

وكذلك عباس و عياش الشكل واحد والاختلاف في النقط .

فهذا معنى المؤلف والمختلف ائلف في رسمه واختلف في نطقه .

مثال أخير :

حزام و حرام سبب الاختلاف هنا أمران التشكيل والتنقيط فمن ناحية التشكيل ؛
(حِزام) مكسورة الحاء ، و (حَرَام) مفتوحة الحاء ، ومن ناحية التنقيط (حِزام)
فيها الزاي عليها نقطة ، و (حَرَام) الراء بغير نقطة .

وكذا بشار ويسار : بشار : الحرف الأول (ب) عليها نقطة من تحت ، والثاني (ش)
عليها ثلاث نقط ومشددة ، والكلمة الثانية (يسار) حرفها الأول (ي) عليها نقطتان
من تحت ، وحرفها الثاني (س) بلا نقط ومخفف .

هذا هو المؤتلف والمختلف ، وهو فن مهم جدا ومن لم يعرفه يكثر خطأه ويخلط بين
الرواة .

أفضل ما أولف فيه كتاب " تبصير المنتبه بتحرير المشتبه " للمحافظ ابن حجر- رحمه الله.
سيكون الدرس القادم آخر درس في البيقونية ثم نبدأ بالباعث الحثيث ، إن شاء الله
تبارك وتعالى .

شرح المنظومة البيقونية

(الدرس الثامن)

للشيخ

أبي الحسن علي الرملي

-حفظه الله -

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، أما بعد ؛

فهذا المجلس الأخير من مجالس شرح البيقونية وهو المجلس الثامن ، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق ويعين .

قال الناظم - رحمه الله - :

والمنكرُ الفردُ بهِ راوٍ غداً.....تعديله لا يحملُ التفرداً

أراد الناظم - رحمه الله - في هذا البيت أن يعرف الحديث المنكر .

المنكر نوع مهم جداً ، ويمر معنا كثيراً في كتب العلل ؛ فما المقصود بالمنكر عنده ، يقول الناظم : والمنكر الفرد به راو غدا - أي : صار - تعديله لا يحمل التفرد .

فعرفه الناظم بأنه : ما تفرد به الراوي الذي لا يحتمل منه التفرد ولا يمكن أن يقبل .

والمنكر في اللغة : هو ضد المعروف

وأما اصطلاحاً : فقال بعض أهل الحديث ؛ هو مخالفة الضعيف للمقبول .

وهناك أقوال أخرى ذكرها أهل الحديث في تعريف المنكر ، واختلفوا فيه اختلافاً

كثيراً ، وسبب اختلاف علماء المصطلح في تعريف المنكر ؛ هو اختلاف أفهامهم في

فهم اصطلاح العلماء المتقدمين للمنكر ؛ لأن علماء المصطلح عندما ألفوا في علم

المصطلح ، ما ألفوه باصطلاحات جديدة من عندهم ، حتى نقول هناك فرق بين

منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين ، فالتأخرون عندما ألفوا وكتبوا في علم المصطلح بنوا ما ألفوه وفهموه على كلام المتقدمين وعملهم ، وبناء على استقراءهم لعمل المتقدمين فهموا وقرروا علم المصطلح .

فلا يقال إن للمتقدمين منهجا مستقلا ، وللمتأخرين منهجا مستقلا ؛ هذا خطأ . ومن يقول هذا يقوله بناء على استقراءه وفهمه لكلام المتأخرين على أنه مغاير لكلام المتقدمين ، فسيقول إن المتأخرين من علماء المصطلح لهم منهج يخالف منهج المتقدمين ؛ لأن استقراءه كان شاذا وكان خطأ ، لذلك قال منهج المتقدمين مغاير لمنهج المتأخرين وهو خطأ منه ، كما فعل الأشاعرة في فهم كلام السلف على أنه تفويض ، فقالوا هذا هو منهج السلف وبناء عليه خطأوا أهل السنة والجماعة . ولو أنه استقرأ كما استقرأ علماء المصطلح ؛ لما قال إن هناك فرق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين .

نعم قد يختلف علماء المصطلح في فهم بعض أنواع الحديث كما اختلفوا في المنكرها هنا ، بعضهم يقول هو والشاذ واحد ، وبعضهم يقول هو تفرد الراوي ، بعضهم يقول هو مخالفة الضعيف للمقبول ، والسبب في ذلك هو استقراءهم لعمل المتقدمين ؛ إذ المتقدمون لم يكن الواحد منهم يقول : المنكر عندنا لغة هو كذا واصطلاحا هو كذا ؛ بل كانوا يحكمون على الحديث فيقولون هذا حديث منكر .

فاستقرأ علماء المصطلح كلامهم وحاولوا أن يفهموا معنى المنكر عندهم من خلال الاستقراء .

ولا شك أن الاستقراء يختلف من واحد لآخر لذلك نتج الخلاف بينهم ، لكن لا يقال المنهج الذي بناه المؤخرون يختلف عن المنهج الذي بناه المتقدمون ؛ نعم ، ولا شك هناك من العلماء المتأخرين من توسع في قبول الزيادات والروايات الشاذة والمنكرة ، وبعض المتأخرين أيضا توسع في تصحيح الأحاديث وانتهج نهج الفقهاء ، لكن لا يعني هذا أن كلهم على هذا المنهج وعلى هذا الطريق ، فكل له اجتهاده وله

نظره في انتقاء القواعد التي يحكم بها على الحديث ، وفي فهم كلام العلماء المتقدمين وفي معرفة الصواب من الخطأ من هذه القواعد .

فإطلاق القول بأن منهج المتأخرين يختلف تماما عن منهج المتقدمين ، خطأ ، غير صحيح .

فالمنكر كما قال بعض أهل العلم - وهو قول قريب جدا من الصواب - ، قالوا : هو مخالفة الضعيف للمقبول ، ومن استقرأ ونظر وجد كثيرا من أهل العلم النقاد يطلقون اسم المنكر على هذا النوع ، ولا يعني هذا أنهم يقيدونه بهذا المعنى .

قال المعلي - رحمه الله - : والأئمة - رحمهم الله يقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد منكر أو باطل ، ومن نظر في كتب علماء العلل وجد أنهم يطلقون على الحديث الخطأ أنه منكر .

قال الناظم - رحمه الله - :

متروكه ما واحد به انفرد.....وأجمعوا لضعفه فهو كَرَد

يقول الناظم رحمه الله : الحديث المتروك : هو ما انفرد به راو مجمع على ضعفه .

وعرفه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : بأنه الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب . إذا مر معك حديث وجدت في إسناده راويا متهما بالكذب ، حكم المحدثون على الراوي بأنه متهم بالكذب ، فيكون حديثه متروكا .

متى يتهم الراوي بالكذب ؟

يتهم الراوي بالكذب إذا عرف بالكذب في حديث الناس ، لأنه صار متهما بأن يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم .

فإذا وجدت حديثا فيه راو متهم بالكذب فاحكم على هذا الحديث بأنه متروك .

لكن هذا النوع من الحديث لم يذكره جميع علماء المصطلح في كتبهم ، بل ذكره البعض منهم ، وهو من حيث الاستعمال لو نظرت في كلام علماء العلل لن تجده بكثرة في كلامهم .

ثم قال الناظم في آخر كلامه :

وأجمعوا لضعفه فهو كرد ،

أي : مثل المردود .

الحديث المتروك كالحديث المردود ، والحديث المردود هو الذي يرد على راويه ولا يقبل ، ويطلق أحيانا على الموضوع وحده ، ويطلق أحيانا على المنكر ، ويطلق أحيانا على الحديث المتروك أنه مردود .

بقي معنا النوع الأخير من أنواع الحديث وهو الحديث الموضوع .

قال الناظم - رحمه الله - :

والكذبُ المختلقُ المصنوعُ.....على النبي فذلك الموضوعُ

فعرفه الناظم بقوله : هو الكذب المختلق المصنوع على النبي صلى الله عليه وسلم .

الكذب معروف .

الاختلاق وهو الافتراء .

المصنوع من الصناعة .

وكلها كلمات بمعنى المكذوب .

والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كبيرة من كبائر الذنوب وعظيمة من

العظام .

قال عليه الصلاة والسلام كما جاء في الحديث المتواتر : " من كذب علي متعمدا

فليتبوأ مقعده من النار " ، أي فليتخذ له منزلا في نار جهنم ، أعاذنا الله وإياكم منها .

فهذا يدل على أنه كبيرة من الكبائر .

ولا تجوز روايته - أي الحديث الموضوع - إلا مع بيان حاله ، وكيف يكون بيان

حاله ؟

يكون بيان حاله بأن نتكلم بكلام تبين به حال الحديث على حسب ما يفهم منك

الناس ، أي أنك لا تأتي أمام العامة وتقول لهم هذا حديث موضوع ، وهم لا

يفهمون معنى الموضوع ؛ لا بل تقول لهم : هذا الحديث كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يقله صلى الله عليه وسلم ، بهذه الألفاظ التي يفهمها الناس .
فتى أردت أن تذكر حديثا موضوعا ، أو ذكر أمامك حديث موضوع فأردت أن تبين أنه موضوع ؛ فلا بد من البيان بطريقة يفهمها الناس الذين يتحدث معهم .
والحديث الموضوع يعرف بالقرائن ؛ منها :

إقرار الواضع بالوضع ؛ بأن يقر الشخص الذي وضع الحديث أنه وضع حديثا من عنده .

القرينة الثانية : أن يكون في السند كذاب تفرد بالحديث ، فإن وجدت في السند راو قالوا فيه إنه كذاب ، وقد تفرد بالسند ولم يتابعه عليه أحد ؛ فقل : إنه موضوع .
القرينة الثالثة : ركافة لفظ الحديث ومعناه ، أي أن يكون لفظ الحديث ومعناه ركيكا لا يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا يعرفه أهل الحديث الذين مارسوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعاشوا معه فهو لاء يعرفون الحديث الركيك في لفظه ومعناه والحديث القوي ، كحديث : إن للحديث ضوئا كضوء النهار وظلمة كظلمة الليل تنكر ، فهذا حديث موضوع .

وهناك قرائن غير هذه ، ذكرنا هذه منها للأمثلة فقط .

وهناك مؤلفات ألفت في هذه النوع من علم الحديث من أشهرها كتاب " الموضوعات " لابن الجوزي ، إلا أنه توسع وأدخل فيه ما ليس منه ، ومنها أيضا " الآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " للسيوطي - رحمه الله - ، هذا ما أردنا ذكره في هذا النوع .

قال الناظم - رحمه الله - :

وقد أتت كالجوهر المكنون.....سميتها منظومة البيقوني

يتكلم الناظم هنا عن المنظومة ، فيقول إنها أتت كالجوهر المكنون ، أي كالجوهر المحفوظ المصون ، وأما تسميتها فكان من عند الناظم البيقوني نفسه ؛ لأنه يقول :

سميتها منظومة البيقوني ، فنسبها لنفسه .

ثم يقول :

فوق الثلاثين بأربع أَّتْ.....أبياتها تَمَّت بخير خُتِمَتْ

أي أن عدد أبياتها أربع وثلاثون بيتا .

نسأل الله أن يجزي الناظم خيرا ، وأن لا يضيع أجره وتعبه في هذا النظم الذي بارك الله تعالى له فيه ، وأرجو الله أن لا يحرمنا أجر شرحه وبيانه لإخواننا ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك لنا فيما قدمنا وأن ينفعكم به .

سيكون المجلس القادم بإذن الله هو أول درس من دروس الباعث الحثيث ، وأنا أحثكم على فهم المعاني التي ذكرناها والاصطلاحات ، وكذلك على حفظ التعريفات ، فحفظ التعريفات وفهم معانيها هو أهم شيء ، وحفظ النظم أفضل وأفضل .

الأسئلة :

السؤال الأول :

هل صح عن السلف أنهم ذموا التأليف ، وسمعنا أن الشيخ مقبل قال عن السيوطي أنه ... حاطب ليل

الجواب :

أذكر أن الشيخ مقبل قال عن السيوطي أنه جماع ، وهو من حيث الجمع جماع أي قادر على جمع كلام أهل العلم في المبحث الذي يريده ، ومن تتبع كتب السيوطي لاحظ فيها أن الرجل جماع - رحمه الله .

نعم الشيخ مقبل قال : إنه حاطب ليل ، ومعنى حاطب ليل أي أنه يذكر في كتبه ما صح وما لم يصح من الأحاديث والأقوال .

أما بالنسبة لزم التأليف من السلف ، فلا أذكر أنهم ذموه مطلقا .

وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .